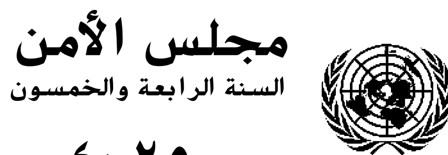


مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠٢٥

الاثنين، ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد حسمي أغام	(ماليزيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	الأرجنتين	السيد بتريا
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد فونسيكا
	سلوفينيا	السيد تورك
	الصين	السيد تشن هواصن
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد فاولر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رتشموند
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد هامر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي

جدول الأعمال

تعزيز السلم والأمن: تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين في أفريقيا

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

تأبين جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن مجلس الأمن، أود أن أعرب عن بالغ الحزن والأسى لوفاة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية. لقد كرس جلالة الملك الحسن حياته كلها للخدمة المتفانية لبلده وقضايا السلام والاستقرار والرفاه في العالم. وإن رحيله خسارة لا تعوض.

وبالنيابة عن مجلس الأمن، أود أن أنقل إلى صاحب الجلالة سيدي محمد السادس، وإلى الأسرة المنكوبة وإلى شعب المملكة المغربية تعازي المجلس الخالصة.

والآن أدعو أعضاء المجلس إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة حدادا على روح صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية.

وقف أعضاء مجلس الأمن مع التزام الصمت لمدة دقيقة.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تعزيز السلم والأمن: تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين في أفريقيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس في مشاوراتهم السابقة، وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يقرر توجيه دعوة بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة ساداكو أوغاتا، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أرحب بالسيدة أوغاتا وأدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذا الاجتماع، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية تقدمها المفوضة السامية لشؤون اللاجئين، السيدة ساداكو أوغاتا. التي وجه المجلس إليها الدعوة بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أوغاتا.

السيدة أوغاتا (المفوضة السامية لشؤون اللاجئين) (تكلمت بالانكليزية): إنني أيضا أود أن أبدأ بالإعراب عن حزني وتعازي العميقة بمناسبة رحيل المرحوم ملك المغرب، الملك الحسن الثاني. لقد كانت لنا اتصالات مباشرة وغير مباشرة عديدة مع جلالته بشأن مسألة الصحراء الغربية. وقد أردت أن أبدأ بياني بالإعراب عن حزني.

سيدي الرئيس، إنني ممتنة، كما هو الحال دائما، لاهتمامكم وتأييدكم. في يوم ٥ أيار/مايو، عندما قدمت آخر إحاطة إعلامية للمجلس في ذروة الأزمة في البلقان، تكلمت عن محنة اللاجئين من كوسوفو. وفي ذلك الوقت، طلب المجلس مني أيضا أن أقدم إحاطة إعلامية بشأن الحالات الإنسانية الأخرى، وعلى الأخص في أفريقيا. ولذلك سأركز اليوم على تلك القارة، وعلى وجه الخصوص على أفريقيا الوسطى والغربية، حيث وقعت تطورات سياسية وأمنية ذات آثار إنسانية هامة.

وبصفتي رئيسة لمكتب ينفق أكثر من ٤٠ في المائة من موارده في أفريقيا، ولأنني زرت شخصيا غرب أفريقيا في شباط/فبراير، وأفريقيا الوسطى في الشهر الماضي، سأقدم للمجلس منظورا مباشرا بشأن مشاكل التشرد الإنساني في القارة. وانطباعاتي عن مؤتمر القمة الأخير لمنظمة الوحدة الأفريقية، الذي حضرته في الجزائر منذ أسبوعين تشكل نقطة بداية جيدة.

لقد وجدت أن قمة العام الحالي، وهي سابع اجتماع من هذا النوع دعيت إليه كمراقب. مشجعة بصورة خاصة. وعلى غرار ما شعر به السيد كوفي عنان، الأمين العام، شعرت بروح من الصراحة الحقيقية ولاحظت دلائل إيجابية على أن المشاكل القائمة يمكن حلها. وقد حضر الرئيسان المنتخبان حديثا بأسلوب ديمقراطي، لجنوب

أفريقيا ونيجيريا. وكان هذا يرمز بقوة إلى أن هذين البلدين الافريقيين الهامين على استعداد لتقديم مساهمة لا غنى عنها في السلام، والديمقراطية والتنمية الاقتصادية في جميع أنحاء القارة. وقد تكون الجزائر، البلد المضيف للقمة في هذا العام، خارجة أيضا من فترة عدم استقرار داخلي دامت تسع سنوات، تحت رئاسة رئيس جديد، مما يدعو إلى التفاؤل. ومن السمات الملحوظة الأخرى للقمة أنها حدثت في نفس الوقت الذي تم فيه التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار بشأن النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية واتفاق للسلام بين الحكومة وقوات المتمردين في سيراليون.

وعلينا أن نكون واقعيين: سيحدث تأخير ونكسات في التقدم نحو السلام والرخاء، ولكنى شعرت لأول مرة منذ سنوات، بأن انتخاب بعض الزعماء البارزين، ووجودهم في القمة، والتطورات على أرض الواقع تمثل أملا في التقدم. ومن منظور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تدعو هذه الخطوات الإيجابية نحو السلام إلى الأمل في عودة كثير من اللاجئين إلى ديارهم، في نهاية المطاف.

إن التحدي الماثل أمامنا هو أن نعمل بسرعة لدعم تنفيذ الاتفاقات السياسية. فمنذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار الأول، في ٢٤ أيار/مايو، مثلا، لم تستأنف أعمال العدوان في سيراليون. ومن وجهة نظر المفوضية، قد يمثل الاتفاقان تصادفا نادرا لفرص قد تؤدي إلى حل بعض مشاكل تعد من أسوأ مشاكل اللاجئين في أفريقيا، إذا استفاد المجتمع الدولي منها بسرعة وبشكل سليم. فهناك نحو ٦ ملايين من الأشخاص "موضع اهتمام" مكتبي في هذه القارة. فإذا قمتم بتحليل "خريطة للتشريد الإنساني" اتضح أن قرار الأشخاص مؤشر ثابت على حالات الفقر أو النزاع أو لخليط من الاثنين.

وما زالت أهم مجموعات اللاجئين، التي تسببت فيها الأزمات الأخيرة، يتجاوز عددها نصف مليون من أهالي سيراليون في غرب أفريقيا، وتمثل ٢٦٠ ٠٠٠ بوروندي في تنزانيا. و ١٥٠ ٠٠٠ شخص فروا من النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بلدان مختلفة. وفي الوقت الحالي، يهرب الناس من جمهورية الكونغو (برازافيل) إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى غابون. وهناك حالات نزاع أقدم، لم تحل، وترتب عليها نزوح لاجئين منذ سنوات عديدة: فمازال هناك أكثر من ٣٧٠ ٠٠٠ سوداني من اللاجئين في أوغندا وإثيوبيا؛ ويوجد ١٢٠ ٠٠٠ من الصحراويين في الجزائر وبلدان أخرى؛ وهناك ١٥٠ ٠٠٠ لاجئ أنغولي، أغلبهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعشرات الآلاف من هؤلاء من النازحين حديثا هربا من تجدد القتال في بلدهم. وفي كل من السودان وأنغولا، وكذلك في المناطق التي مزقتها الحروب على الحدود بين إثيوبيا وإرتريا، هناك عشرات الآلاف من المشردين. وليبريا، حيث عاد ٢٨٠ ٠٠٠ لاجئ، ونأمل في الانتهاء من إعادة ربع مليون من اللاجئين المتبقين إلى الوطن قبل منتصف عام ٢٠٠٠، تشير حوادث انعدام الأمن إلى عوامل توتر داخلية وهشاشة عملية السلام.

وعندما زرت غينيا وسيراليون وليبريا وكوت ديفوار، في شهر شباط/فبراير الماضي، كان الأمل في التوصل إلى تسوية في سيراليون هشا للغاية. ولذلك أرحب باتفاق لومي الأخير، وإن بقي الطريق إلى السلام طويل وصعب، دون شك. وقد تأتي نهاية الحرب الأهلية في سيراليون بحل إيجابي لأسوأ مشكلة من مشاكل اللاجئين في أفريقيا، في الوقت الراهن، ومحنة أكثر من نصف مليون شخص - نحو ١٠ في المائة من مجموع سكان سيراليون - فروا من العنف والقتال في موجات مختلفة على مدى السنوات القليلة الماضية. وقد لجأ أغلبهم إلى غينيا وليبريا، اللتين قدمتا الملجأ، بسخاء لهذا العدد الكبير من السكان اللاجئين، رغم ما لديها من موارد محدودة للغاية، وهو مثال حقيقي على المجتمع الدولي أن يحتذيه. لقد عانى اللاجئون من سيراليون من عنف لا يوصف أثناء النزاع، كما أبلغ المجلس في عدة مناسبات. ولم أشهد، إلا فيما ندر، نتائج للعنف البدني والنفسي تعادل ما عانى منه المدنيون الناجون من المذابح، الذين يعيشون في حالة صدمة نتيجة لضربهم وقطع أوصالهم واغتصابهم.

ولذلك، فإن أول رسالة هامة أوجهها هنا اليوم هي نداء لتوفير جميع الموارد اللازمة لسيراليون والحكومات في المنطقة الفرعية لتمكين تنفيذ اتفاق لومي على جناح السرعة. فالسلام وشيك ولكنه، من موقع مئات من القرى، على وجه الخصوص، ما زال عرضة للعنف والنهب والحملات الانتقامية، ويعتبر هشا للغاية. ومن المنظور الإنساني، سيتعين قريبا توفير الموارد اللازمة لدعم عودة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم الأصلية. وهذا أمر فائق الأهمية لأن عنف

النزاع في سيراليون قد أدى إلى انعدام الثقة وانقسامات عميقة. وكما نشاهد في حالات أخرى، فكلما طالت مدة بعد الأشخاص عن مجتمعاتهم، ازداد التصالح صعوبة وتعقيدا. فالعودة إلى الوطن تحتاج إلى وقت، وعلينا، بطبيعة الحال، أن نستعد لها في أسرع وقت ممكن، مع الاستمرار في مساعدة اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم في بلدان اللجوء.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه نداء خاص بتقديم المساعدة للذين قطعت أوصالهم - ويعدون بالآلاف، للأسف. لقد كانت زيارتي لأحد مراكز إعادة تأهيل هؤلاء الذين قطعت أوصالهم في سيراليون، في شهر شباط/فبراير الماضي في غينيا، إحدى أصعب الصدمات التي تعرضت لها خلال السنوات الثماني التي شغلت فيها منصب المفوض السامي. فجهودهم الشجاعة لتعلم المشي والأكل والكتابة من جديد جديرة بالاهتمام الخاص والدعم المستمر. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية يعد اتفاق لوساكا وإن كان لم يتم بعد توقيعه من جميع الأطراف - تطور سار يستوجب الثناء على حكومات المنطقة من أجله. هذا الاتفاق له أهمية عاجلة كخطوة إيجابية في سبيل حل النزاع في وسط أفريقيا، إلى جانب أنه إشارة مشجعة إلى إمكان التوصل إلى السلام في أفريقيا، عندما يلتزم الزعماء الأفارقة بالعمل معا من أجل تحقيق هذا الهدف، رغم كل الاختلافات والمصاعب. غير أنه، كما حدث في اتفاق لومي، لا بد أن يلقى اتفاق لوساكا تأييدا دوليا واضحا وقويا، حتى يتمسك به جميع الأطراف ويصبح تنفيذه السريع حقيقة واقعة. وبالرغم من التقدم المحرز، فإن الحرب لم تنته بعد: ويشهد لذلك تدفق آلاف من الكونغوليين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، في الآونة الأخيرة، هربا من تجدد القتال في إقليم اكواتير الاستوائي. وهي حالة تزعزع الاستقرار بشكل بالغ في هذه المنطقة الهشة.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية بحاجة ماسة إلى السلام. فعندما زرت هذا البلد في الشهر الماضي، صدمت بما شهدته من تدهور الأحوال المعيشية لسكان الكونغو، بصورة عامة. فالاقتصاد غير الرسمي، الذي كان أساس هذا البلد المرن، قد انهار تقريبا. والفقر منتشر، وهرب نحو ١٥٠ ٠٠٠ لاجئ، وهناك عدد لا يحصى من المشردين داخليا. وفي الجزائر، قابلت الرئيس كابيلا وطلبت منه المبادرة بالسماح للوكالات الإنسانية بحرية الوصول إلى جميع المحتاجين. وكان رده الإيجابي مشجعا. فالمساعدة الإنسانية لازمة لإغاثة الآلاف ممن يعانون، وتستطيع كذلك المساهمة في عملية السلام وأن تكون خطوة أولى نحو تحقيق الاستقرار الذي تمس الحاجة إليه في البلد والمنطقة الفرعية. ولذلك أود أن أجدد ندائي لجميع أطراف النزاع بالسماح بتوصيل المعونة للاجئين والمشردين وجميع المدنيين المحتاجين إليها.

لقد تحولت الحالة في منطقة وسط أفريقيا الفرعية كلها من وضع يتسم بتحركات هائلة للاجئين إلى نزاعات متعددة مترابطة وأزمات أصغر حجما للتشريد البشري. غير أن احتمال حدوث حالات تشريد أكبر وأشد وقعا قائم. وكثيرا ما تقوم الدول وجماعات المتمردين، بالمثل، بالتلاعب باللاجئين. ومن الصعب جدا، في الوقت الحالي أن نقوم بجهد شامل لإنفاذ مبادئ حماية اللاجئين مع المراعاة الواجبة للشواغل الأمنية للدول، كما فعلنا في الاجتماع الإقليمي المعني بقضايا اللاجئين في كمبالا، في أيار/مايو ١٩٩٨. ولذلك سوف تركز مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الاهتمام، أثناء مواصلة عملية لوساكا للسلام، على محاولة التصدي لحالات التشريد الفردية، أو التوصل إلى حل لها إن أمكن.

والمسألة الأشد إلحاحا هي معالجة مشكلة الرونديين الذين لم يعودوا بعد أن فروا من البلد عقب حدوث إبادة الأجناس، وبصفة خاصة مشكلة أكبر مجموعاتهم، التي تعيش في دولتي الكونغو. وأصبح من الأسهل إيجاد حل لهذه المشكلة بسبب التحسينات في الحالة الأمنية والاستقرار الداخلي في رواندا. ومن ناحية أخرى، لا يزال وجود العناصر المسلحة بين اللاجئين الحقيقيين يمثل مشكلة خطيرة في عدة بلدان، حيث يخلف ذلك عواقب أمنية تؤثر في عملية السلام وتبطئ وتيرتها. وفي هذا الصدد، يسرني أن أعلن أنني خلال الزيارة التي قمت بها مؤخرا لشبه المنطقة اتخذت قرارين رئيسيين. أولا، ستستأنف مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تقديم الدعم، من مكتبين في بوكافو وغوما، لإعادة الروانديين الذي لا يزالون في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى وطنهم. وقد تلقينا تأكيدات من سلطات التمرد التي تسيطر على تلك المناطق بأنها ستتيح لنا الوصول إلى من يطلبون إعادتهم إلى وطنهم، وأن الطابع الطوعي للعودة سيحترم؛ وقد أبلغت الرئيس بزيمونغو رئيس رواندا، الذي يشجع دورنا في هذه العملية ويدعمه؛ وقد أبلغت أيضا الرئيس كابيلا الذي لم يعترض على مشاركة المفوضية. ثانيا، سنعرض على

الرونديين الموجودين في جمهورية الكونغو (برازافيل) خيارين، إما إعادتهم إلى وطنهم أو استقرارهم في مناطق في الجزء الشمالي من البلد الذي يستضيفهم، حيث سيتلقون صفقة مساعدة تقدم لمرة واحدة لتيسير اندماجهم في المجتمع المحلي. وهذا المخطط قيد النظر حاليا مع السلطات في برازافيل.

ومن ناحية أخرى، يبدو أن آفاق الحل لمحنة اللاجئين الرونديين في تنزانيا لا تبشر بالخير بالقدر نفسه. ومحادثات السلام مستمرة في أروشا بين حكومة بوروندي ومعارضيها. إلا أنه، في غضون ذلك، لا تتعدى تحركات إعادة اللاجئين إلى الوطن بضعة أفراد يوميا. وأنا أشعر بقلق شديد إزاء هذه الحالة التي تعرض اللاجئين والسكان المحليين إلى حالة تتسم بالتوتر الشديد وانعدام الأمن على الحدود بين بوروندي وتنزانيا؛ وهي حالة لا يمكن حلها إلا عند عودة اللاجئين إلى وطنهم طوعا. وبطلبي إلى المجلس أن يشجع على إبرام عملية سلام أروشا في وقت مبكر وعلى نحو إيجابي، أود أيضا أن أطلب تناول مسائل اللاجئين من وجهة نظر إنسانية، وفي احترام للمعايير الدولية. ونحن بدورنا سنواصل دعم تنزانيا لكفالة الحفاظ على الطابع المدني لمخيمات اللاجئين. وإننا على استعداد لاستئناف العودة الطوعية ودعم إعادة إندماج اللاجئين البوروندييين في بلدهم.

وقبل أن أختتم حديثي عن وسط أفريقيا، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى عدد من حالات الصراع والتشرد الأخرى التي لا تبعث على الأمل أو تكاد لا تبعث على الأمل في إيجاد حلول في وقت مبكر والتي يجب على مفوضية شؤون اللاجئين بالتالي أن تواصل فيها توفير الدعم للرعاية والإعاشة والمساعدة الطارئة في حالات التدفقات الجديدة من اللاجئين. وأنا أشير إلى الحالة في الصحراء الغربية، حيث تواصل مفوضية اللاجئين التحضير للإعادة في آذار/مارس من السنة المقبلة، في حين أن احتمال عودة اللاجئين يعتمد تماما على إحراز تقدم في المفاوضات السياسية. وأشير أيضا إلى الصراع الأنغولي الذي يدفع بآلاف الناس إلى الفرار من بيوتهم. وقد زرت مخيم لاجئين أنغوليين في محافظة الكونغو السفلى في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولاحظت أنه ليس هناك إمكانية للعودة في ظل الظروف الحالية. وأشير أيضا إلى الحرب في جنوب السودان، التي تمثل أحد أقدم الصراعات وأشدها عنفا في العالم، والتي تمتد آثارها المتعلقة بتحركات اللاجئين وانعدام الأمن عموما لتشمل نطاقا واسعا من المنطقة.

وأخيرا، أود بوجه خاص أن أسترعي انتباه مجلس الأمن إلى الحرب الأهلية العنيفة، وشبه المنسية، في جمهورية الكونغو (برازافيل). فالآلاف من سكان برازافيل والمناطق المجاورة، الذين وجدوا أنفسهم محاصرين بين المتحاربين من قوات الحكومة والمتمردين، اضطروا إلى الفرار خلال الأشهر القليلة الماضية، وهم لا يستطيعون العودة إلى بيوتهم إلا بالمرور عبر جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن بينهم الآلاف من ضحايا أعمال عنف مرعبة تشمل التعذيب والاغتصاب. وفي الأيام القليلة الماضية، وصل إلى غابون ٣٠ ٠٠٠ لاجئ جديد. وهذا تطور جديد مثير للقلق يدل على حجم زعزعة الاستقرار التي يمكن أن تنجم عن هذه الحرب في المنطقة بأسرها، خاصة بالنظر إلى قربها من مناطق الصراعات الأخرى. وقد بعثت مفوضية اللاجئين بالفعل فريق طوارئ إلى ليبرفيل، وهي مستعدة لتقديم الدعم للسلطات في مساعدة اللاجئين وحمايتهم. وأنا أدرك تماما العبء الذي يسببه وجود هؤلاء اللاجئين على موارد البلد، إلا أنني أود أن أناشد هنا حكومة غابون أن توفر اللجوء لهؤلاء الفارين من الحرب. بيد أن من الأمور العاجلة جدا أن يتخذ المجتمع الدولي موقفا أقوى إزاء الصراع الكونغولي وأن يفعل كل ما في وسعه لوضع حد للعنف الطائش الذي يمارس ضد آلاف المدنيين.

ومن بين الملامح المثيرة للاهتمام في هذه الصراعات جميعها أنها مترابطة فيما بينها على نحو وثيق. ولا تتناول عملية سلام لوساكا إلا أحد هذه الصراعات، غير أن الموقع المركزي لجمهورية الكونغو الديمقراطية يجعل العملية أساسية لإقرار السلام في المنطقة دون الإقليمية بأسرها. علاوة على ذلك، يشكل وجود عناصر مسلحة يرتبط بعضها ارتباطا وثيقا بمجموعات اللاجئين، والتدفق المنفلت للأسلحة الثقيلة والخفيفة، سببا من أسباب الحروب المتشابكة في وسط أفريقيا وأثرا من آثارها في آن واحد. وأود مرة أخرى أن أحث مجلس الأمن على بحث هذه المسائل واتخاذ خطوات ملموسة لعلاجها.

وفي كل من وسط أفريقيا وغربها، تواصل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين عملها. بيد أنني أود أن أكرر مرة أخرى رسالتي الرئيسية لهذا اليوم. وهي أنه إذا أريد حل مشاكل اللاجئين في هاتين المنطقتين دون

الإقليميتين على نحو دائم، فمن الضروري توفير الدعم للاتفاقات السياسية. وأود أن أسترعي انتباه المجلس بصفة خاصة إلى أهمية التنفيذ الفعلي للأحكام الأمنية في تلك الاتفاقات، في أسرع وقت ممكن وبأنسب طريقة، سواء كان ذلك عن طريق النشر المباشر لحفظة السلم أو المراقبين أو عن طريق توفير الدعم اللوجستي للقوات التي تنشرها البلدان الأخرى. وقد اتخذ القادة الأفارقة مبادرات سياسية للتصدي لهذه الصراعات. وطوال رحلاتي في أفريقيا مؤخرا، أحسست بوجود توقع قوي الآن لأن تقوم الأمم المتحدة بتوفير المزيد من الدعم وأن تشارك بنشاط أكبر في صون السلم وبنائه. وتمثل عمليتا لوساكا ولومي نافذتين للحل. وهاتان النافذتان ربما لن تبقيا مفتوحتين لوقت طويل. فلنغتنم الفرصة الآن.

ونحن في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين نتعامل كل يوم في الميدان مع ملايين الرجال والنساء والأطفال الذين يفرون من الحروب. ونحن نفهم جيدا أهمية وقف الصراعات، وهو ما ترمي إليه مفاوضات السلام في لومي ولوساكا. بيد أننا نقوم أيضا بمساعدة اللاجئين على العودة إلى أوطانهم بعد انتهاء الصراعات، حيث يعودون في أحيان كثيرة إلى حالات من السلام بالغة الهشاشة، وإلى مجتمعات تركتها الحروب منقسمة وممزقة. ومن ثم فإننا نصر دائما على أهمية تدعيم السلام بعد توقيع اتفاقات السلام، وأهمية تفادي حدوث فجوة خطيرة بين توفير المساعدة الإنسانية وتوفير التعاون الإنمائي الأطول مدى.

لقد كررت هذه النقطة مرات عديدة بحيث أنني أخشى أن أكون قد أصبحت كالأسطوانة المشروخة. إلا أن حالات الفجوة هذه - وأنا أشير مرة أخرى إلى رحلاتي التي قمت بها مؤخرا إلى أفريقيا - لا تزال موجودة. فلنضرب مثلا برواندا. فمعظم اللاجئين قد عادوا، حيث يمثل العائدون نحو ٢٥ في المائة من جملة السكان. ومرحلة المساعدة الإنسانية - التي تحملها المانحون بصورة جيدة نسبيا - أعقبتها مساهمات أكثر تواضعا من الوكالات الإنمائية والجهات الفاعلة الثنائية. والموارد ببساطة لا تأتي بحجم يكفي لتدعيم السلام. وهذا أمر خطير، وفي رأيي، يمكن أن يتسبب بقدر كبير في زعزعة الاستقرار. وفي منطقة البحيرات الكبرى، مثلما هو الحال في أغلب أجزاء أفريقيا، هناك ارتباط وثيق بين الفقر والصراعات والتشريد القسري للناس.

وقد شعرت بالفخر لزيارتي مناطق قامت فيها مفوضية شؤون اللاجئين بعمل كبير لدعم إعادة إدماج مليونين من العائدين، بما في ذلك إنشاء أو ترميم ١٠٠ ٠٠٠ من المساكن والمرافق المحلية. وهذه نتيجة باهرة في رأيي، إلا أن الوكالات الإنسانية لا يمكنها أن تفعل أكثر من هذا النوع من العمل في عمليات بهذا الحجم. فمن ذا الذي سيعمل على استمرار هذه الإنجازات؟ من سيوفر الدعم للناس وللحكومة؟

وإنني اتفق مع الذين يقولون إنه لا يزال يتعين عمل الكثير من حيث توطيد الديمقراطية وتقاسم السلطة والمصالحة في رواندا. ومع ذلك، يجري بذل الجهود. وشجعني التأكيد بصورة أكبر بكثير على المصالحة مثلا، بالإضافة إلى التركيز على العدالة. والمحاولات الرامية إلى توحيد الشعب أصبحت الآن منهجية وواسعة النطاق وتتسم بالطابع المهني. وهذه الجهود ينبغي تأييدها. ويساورني القلق بأن هذه الحالات وغيرها - مثلا حالة ليبريا التي أتيت على ذكرها سابقا - وهشاشة الحكومات وضعف قدرتها على التنفيذ لا تشجع على تقديم موارد للتنمية. ولئن كنت أفهم تماما أن المساعدة الإنسانية لا تخضع إلى حد كبير للقيود السياسية التي يخضع لها التعاون الإنمائي - وينبغي أن يكون الأمر كذلك - فإنني على الرغم من ذلك أحث الحكومات على ألا تنسى الشعب عندما تخطط وتنفذ برامج المعونة الطويلة الأجل. وفي غالب الأحيان، فإنه من خلال إتاحة فرصة أمام الناس، مهما يكن السياق السياسي والاقتصادي، يمكننا أن نبدأ عمليات تؤدي إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على المؤسسات وفي نهاية المطاف إلى السلام والاستقرار في البلدان والمناطق.

ولا أريد أن أختتم هذه الإحاطة الإعلامية دون أن أدلي ببضع كلمات على الأقل بشأن الحالة في كوسوفو، التي لا تزال تشكل تحديا رئيسيا لمكتبي وللمجتمع الدولي. عندما قدمت آخر جلسة إحاطة إعلامية للمجلس، كان اللاجئون الألبان مازالوا يتدفقون من الإقليم. ومنذ انتهاء الأعمال العدائية ووزع القوات الدولية في كوسوفو، عاد ما يقرب من ٧٣٠ ٠٠٠ شخص إلى ديارهم، بمن فيهم بعض اللاجئين من بلدان تقع في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وذلك في تحرك سكاني معاكس هو الأكثر إثارة في التاريخ المعاصر. واسمحوا لي أن أضيف أنني اعتبر هذه العودة - التي نظمها اللاجئون أنفسهم في الغالبية الساحقة من الحالات - تطورا يحظى بالترحيب الشديد ونجاحا حققه المجتمع الدولي. وكوسوفو لكي يعاد

تعميرها فإنها تحتاج إلى أبناء شعبها. وكلما أسرعوا في عودتهم، أصبحت إعادة تعمير الإقليم أكثر سهولة.

ولكن توجد عناصر تثير قلقا شديدا. ومع أشد الأسف، توافقت عودة الألبان مع اقتلاع الطوائف غير الألبانية ومضايقتها، بل وفي بعض الحالات قتل من لا ينتمون إلى الطائفة الألبانية، وبخاصة الصرب والروم. فالمذبحة التي أودت بحياة ١٤ صربيا في الأسبوع الماضي كانت الأخيرة، والأكثر إثارة للقلق. وهناك عدد كبير من الصرب الذين لاذوا بالفرار من كوسوفو، ونزح حوالي ٠٠٠ ١٧٠ صربي من الإقليم إلى مناطق أخرى تقع في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، في كل من صربيا والجبل الأسود. والمجتمع الدولي الذي قدم الدعم لقضية المضطهدين والمقتلعين الألبان، ليس بوسعه أن يتسامح بل يجب ألا يتسامح بأن تكون نهاية احدى أزمات اللاجئين بداية لأزمة لاجئين أخرى. وبقدر ما يمكن تفهم المشاعر، فإنه يجب ألا يسمح البتة بأن يسود الانتقام والثأر. وثمة حاجة للنهوض ببرامج المصالحة، بصورة منظمة ومهنية، من خلال وسائط الإعلام والتعليم والعمل الاجتماعي. ولكن ثمة حاجة أكثر إلحاحا تتمثل في إعادة بناء القدرة على إنفاذ القانون من خلال الانتهاء من وزع قوة حفظ السلام في كوسوفو، ووزع قوات الشرطة الدولية بأعداد كافية، وتدريب قوات الشرطة المحلية، واستعادة النظام القضائي وما شابه ذلك.

ثمة مجال آخر يثير القلق هو إعادة التعمير. فالناس أخذوا في بناء بيوتهم، وتعمل الوكالات الإنسانية على تقديم الدعم لهم، حيث تتولى المسؤولية الأولى عن ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومع ذلك، أشعر بالقلق لأنه إذا لم يتم البدء ببرنامج أكثر تنظيما في الأسابيع القليلة القادمة، فإن عمليات التعمير الأوسع - أي الكهرباء والماء والطرق والمناطق التجارية - لن تحقق أي تقدم هام قبل حلول الشتاء. والموارد المحدودة للوكالات الإنسانية لن تتيح للناس إمكانية إعادة بناء بيوتهم إلا جزئيا، وهذا لن يكون كافيا في شتاء البلقان القارس. واسمحوا لي أيضا أن أضيف أن عملية إعادة التعمير في كوسوفو لا يمكن أن تنفصل عن عملية دعم وتنشيط الاقتصاد في منطقة جنوب شرقي أوروبا بأسرها، ولا في البلدان التي تضررت بحركات اللاجئين الواسعة. ويحدوني الأمل بأن الاجتماعات القادمة في بروكسل وسراييفو ستترجم التزام الحكومات إلى إجراءات ملموسة.

وأود أن أختتم بالإشارة إلى مشكلة حظيت بالكثير من الاهتمام في الشهور القليلة الماضية. إنني أدرك أن هناك تصورا يتعلق بالتباين في المساعدة التي تقدم، مثلا، إلى النازحين من كوسوفو، مقارنة بالمساعدة التي تقدم إلى اللاجئين الأفارقة. وأعرف أن العديدين هنا قد شغلتهم أيضا هذه المشكلة المعقدة والصعبة.

وبطبيعة الحال، إن حالات الطوارئ تجتذب اهتماما أكبر من الاهتمام الذي تحظى به البرامج، وكانت أزمة كوسوفو تمثل حالة طوارئ تتعلق باللاجئين خطيرة جدا وكبيرة جدا. والأزمات في أفريقيا حظيت أيضا في بعض الأحيان باهتمام متزايد وبدعم مالي. ولنفكر بمنطقة القرن الأفريقي في الثمانينات، أو منطقة البحيرات الكبرى قبل سنوات قليلة. مع ذلك يصح القول إن كوسوفو كانت محط اهتمام سياسي ودعم دولي لا سابق لهما من جانب المجتمع الدولي والبلدان الغربية على وجه الخصوص، ومما لا يمكن إنكاره أن قربها الجغرافي والاهتمام الاستراتيجي لها والتركيز الهائل لوسائط الإعلام عليها جميعها اضطلعت بدور أساسي في تحديد نوعية ومستوى الاستجابة. ومما لا يمكن إنكاره على حد سواء أن هذا لم يكن صحيحا - ولايزال غير صحيح - في الحالات الأخرى، بما في ذلك بعض الحالات التي تكلمت عنها اليوم.

ولكن اسمحوا لي أن أعود إلى النقطة التي أثرتها في البداية. إن الإشارات الإيجابية الصادرة عن مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية قد تشير - وآمل أن تشير - إلى التزام متجدد من جانب الحكومات الأفريقية بأن تتولى زمام مستقبلها، ومستقبل شعوبها بصورة أكثر حسما وأن تتصدى وتحسم مشاكلها، بما في ذلك مشاكل اللاجئين، من خلال المفاوضات بدلا من استخدام القوة. وهذا شرط أساسي مسبق للدعم الدولي. ومن ناحية أخرى، فإننا نحن الذين نضطلع بمسؤوليات عالمية وليس فقط بمسؤوليات إقليمية ينبغي ألا ندخر جهدا لدعم الجهود الرامية إلى حسم الصراعات في أفريقيا وفي مناطق أخرى من العالم. ولئن كنت لا أستطيع إلا أن أناشد المجلس والحكومات توخي التوازن قدر الإمكان في دعم جهود السلام، فإنه يمكنني بالتأكيد أن أؤكد على أن مكتبي سيواصل الوفاء بمسؤولياته تجاه جميع الذين أجبروا على مغادرة ديارهم، لا سيما الذين يجبرون على ذلك بعيدا عن أضواء الاهتمام الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيدة أوغاتا على إحاطتها الإعلامية الشاملة التي قدمت فيها للمجلس معلومات مفيدة جدا.

والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن عميق تعازي وفدي للمملكة المغربية حكومة وشعبا بوفاة جلالة الملك الحسن الثاني. وإننا نشاطرهم المشاعر في هذا الوقت العصيب.

وهناك ما يربو على ١,٧ مليون شخص في أنغولا في عداد المشردين داخليا، بينما المئات يعانون اللجوء في البلدان المجاورة. وهناك ٠٠٠ ٤٥٠ لاجئ سيراليوني، وأكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ من المشردين داخليا. ويوجد في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما يزيد على ٠٠٠ ٧٠٠ مشرد داخليا و ٠٠٠ ٣٠٠ لاجئ. وهذه ليست سوى أمثلة قليلة. فعدد اللاجئين والمشردين داخليا في تلك البلدان الأفريقية وحدها يفوق مجموع اللاجئين والمشردين داخليا خارج أفريقيا. إلا أن مستوى المساعدة المالية والمادية المقدمة للاجئين والمشردين داخليا في المناطق الأخرى يفوق بكثير ما هو متوافر لأفريقيا.

وإنه لفي هذا الإطار أن وفدي يود أن يشكركم، السيد الرئيس، على ترتيب هذه الإحاطة الإعلامية في هذا الوقت الحرج بالنسبة للاجئي أفريقيا. وأود أيضا أن أشكر المفوضة السامية لشؤون اللاجئين، السيدة أوغاتا، على هذه الإحاطة الإعلامية التي تضمنت معلومات مفيدة. إن المعلومات التي قدمتها لنا تبعث على الحزن حقا، ولكن العالم ينبغي تذكيره بذلك باستمرار.

ومما يثير الأسى أن نعلم أن مئات الآلاف من المدنيين في أفريقيا يضطرون إلى الفرار من ديارهم ويصبحون لاجئين أو مشردين، ويعيشون في ظروف مهينة لا تحتمل إلى أقصى حد. لقد شرحت المفوضة السامية بوضوح مصير اللاجئين الأفريقيين. ويزداد الوضع سوءا بالنسبة للنساء والأطفال والمسنين. فنقص الطعام، والمياه النظيفة، والدواء، والمأوى والأغطية مشكلة تواجه هؤلاء الناس. وفي الحقيقة، إننا نعرف هذا كله تماما، لأن كثيرين منا نحن الناميبيين كانوا أنفسهم منذ وقت قريب لاجئين. وهذه دون شك واحدة من أكثر التجارب بشاعة.

إن اللاجئين والمشردين نتيجة مباشرة للصراعات القائمة. والصراعات على القارة الأفريقية تحركها عوامل داخلية وخارجية على حد سواء. ولهذه الصراعات، كما ثبت، القدرة على زعزعة استقرار المنطقة بأسرها. والوضع المثالي سيكون خلق عالم دون صراع. لذلك، من المهم معالجة الأسباب الجذرية للصراع على القارة الأفريقية إذا أردنا أن نمنع تكرار وطأة هذه الصراعات على المدنيين والتخفيف منها. إن تدفق الأسلحة إلى مناطق الصراع، وعلى وجه الخصوص انتشار الأسلحة الصغيرة، هما دون شك عاملان كبيران يساهمان في الصراعات في أفريقيا اليوم. وبعض هذه الأسلحة مستمر التدفق بالرغم من حالات حظر توريد الأسلحة التي فرضها مجلس الأمن. لذلك ندعو منتجي الأسلحة إلى أن يلتزموا بقرارات المجلس وأن يمارسوا ضبط النفس عند إرسال الأسلحة إلى قارتنا المضطربة.

وعن طريق الجهود الإقليمية، مثل تلك التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، يمكن احتواء تلك الصراعات. لكن قدرة المنظمات الإقليمية لها حدودها وتتطلب دعما ماليا وسوقيا حتى يكتب لها النجاح. لذلك نثني على البلدان التي قدمت الدعم لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في جهوده للإسهام في السلام في أفريقيا.

اسمحوا لي بأن أؤكد أنه مما يشجعنا التوقيع على اتفاقات وقف إطلاق النار بشأن الصراعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون، وكذلك قبول إثيوبيا وإريتريا وسائل التنفيذ الخاصة بالاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية. ونأمل أن تكون هذه التطورات بداية عملية تتيح للاجئين والمشردين العودة إلى ديارهم في سلام. ونحن ندرك أن هذا يمثل مهمة تتسم بالتحدي لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وسائر مجتمع الإغاثة الإنسانية، لكننا واثقون أن الوكالات سترقى إلى مستوى التحديات التي أمامها بالقوة والعزم اللذين سادا في التعامل مع صراعات عديدة جدا، وبدعم المجتمع الدولي. ونرحب بقرار السيدة أوغاتا استئناف إعادة اللاجئين الروانديين المقيمين الآن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي الكونغو (برازافيل).

لسنا بحاجة إلى إعادة التأكيد على ضرورة ضمان الأطراف المتحاربة سلامة وأمن أفراد المساعدة الإنسانية

وأيضا اللاجئين والمشردين. لذلك ندعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى ضمان أمن وسلامة جميع أفراد المساعدة الإنسانية. وعلى نفس المنوال، ندعو الأطراف إلى السماح بوصول المساعدة الإنسانية إلى من هم في حاجة إليها.

إن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وشركاؤه من الوكالات لا يمكنهم بمفردهم مواجهة احتياجات اللاجئين الأفارقة بنجاح. فقد دلت الأحداث الأخيرة على أن المجتمع الدولي يمكنه بالإرادة السياسية الضرورية أن يساعد على إنهاء معظم هذه الصراعات، إلا أن من المؤسف أن الانتقائية مطبقة في ممارسة تلك الإرادة وفي تقديم الدعم المالي. إن صور اللاجئين الأفارقة لا تظهر على شاشات تليفزيوناتنا لكن محنة هؤلاء الناس حقيقية جدا. على سبيل المثال من أصل مبلغ ١,٦ من ملايين الدولارات الذي استهدفه النداء من أجل أنغولا، لم يقدم سوى ١٤ في المائة، من أصل مبلغ ٢٧,٩ من ملايين الدولارات الذي استهدفه النداء من أجل سيراليون، لم يصل إلى الوكالات سوى ٢٦ في المائة.

ونود أن نؤكد بقوة أن من المحتم أن يدعم المجتمع الدولي أنشطة بناء السلام في فترة ما بعد الصراع بمساعدة البلدان في تحقيق المصالحة وفي إعادة البناء الاقتصادي، الذي سيكفل أمنا طويل الأجل. وهذا شيء واحد لإنهاء الصراع، وهو شيء آخر لضمان عدم تكرار الصراع. وهذه مهمة كبيرة، وإذا ما كان للسلام أن يسود، فيجب أن نبذل كل جهد ممكن.

إن وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة لا يسعها إلا أن تنسق المساعدة المقدمة. وعلى المجتمع الدولي أن يوفر المساعدة المطلوبة.

أخيرا، أود أن أثني على جهود السيدة أوغاتا، وأفراد مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والوكالات الإنسانية الأخرى الذين يعملون دون كلل في ظل ظروف خطيرة شاقة لتقديم الإغاثة إلى المدنيين الذين يحتاجونها.

السيد دانغي ريواكا (غابون) (تكلم بالفرنسية): قبل أن أبدأ بياني بشأن الموضوع المطروح علينا اليوم، أود أن أعرب للأسرة المالكة، ولحكومة وشعب المغرب عن تعازينا القلبية الخالصة بمناسبة الوفاة المفاجئة للملك الحسن الثاني. إننا سنظل دائما نتذكر عمله العظيم لجمع الشعوب معا ولسعيه لتحقيق السلام بين الأمم.

إن الموضوع الذي يجمعنا معا هنا اليوم كان موضع بحث تقرير الأمين العام المرفوع إلى مجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٨ (S/1998/318). وفي ذلك الوقت، ناقشناه ببعض الاستفاضة واعتمدنا تدابير سأتكلم عنها فيما بعد.

أود أن أشكر السيدة ساداكو أوغاتا، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، على البيان الهام الذي أدلت به توا أمام المجلس بشأن حالة اللاجئين في أفريقيا. لقد أبرزت بقوة الأسباب الكامنة وراء تدفق اللاجئين بشكل جماعي إلى بلدان أفريقية يتحقق فيها بعض الاستقرار.

ولن أتعرض لتلك الأسباب مرة أخرى؛ إنما أريد فقط أن أسترعي الانتباه إلى الدور الذي يجب أن يقوم به مجلس الأمن لمساعدة البلدان الأطراف في الصراع على العودة إلى السلام الهام للغاية. وبدون سلام لا يمكن تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي دائم.

في ١٩٩٨، بعد النظر في تقرير الأمين العام، اتخذنا القرار ١٢٠٨ (١٩٩٨) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ومنطوق ذلك القرار يطلب إلى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وإلى الأمانة العامة اتخاذ بعض الإجراءات لتخفيف معاناة اللاجئين في البلدان الأفريقية. وشملت التدابير المعتمدة تدريب الموظفين على التعامل مع أعداد كبيرة من اللاجئين في أفريقيا.

ومنذ لحظات، تكلفت السيدة أوغاتا، في معرض وصفها لحالة اللاجئين في وسط أفريقيا عن اللاجئين من البلدان المجاورة لغابون، وهم لاجئون استقبلناهم. وأود أن أؤكد لها من جديد أننا على استعداد، بالحفاوة التي تميز بها شعب غابون دائما، لمواصلة التعاون معها ومع موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بغية ضمان أفضل الظروف الممكنة للاجئين في بلدنا إلى حين عودتهم إلى بلدانهم الأصلية. وستتلقى السيدة أوغاتا، قريبا، طلبا في مكتبها، في سياق القرار الذي سبق أن ذكرته، من أجل تقديم المساعدة للموظفين الغابونيين والمنظمات الغابونية الوطنية المسؤولة عن استقبال اللاجئين، لمساعدتهم في تنظيم وصول اللاجئين القادمين من البلدان المجاورة والتعامل معهم.

ونحن في غابون نواجه بعض المشاكل، فاستقبال اللاجئين لم يكن سهلا لأن بعضهم كان يحمل سلاحا. وهناك أيضا مشكلة توطينهم مع السكان المحليين. وقد أدى هذا إلى اضطرابات في بعض الأحيان، لكننا تمكنا من السيطرة على الحالة. غير أن الحصول على التدريب المناسب، خاصة بالنسبة لقوات الأمن، سيكون محل تقدير.

وفيما يتعلق بالتمويل، هناك قرار الجمعية العامة ١٠٣/٥٢، المتخذ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، والذي يطلب من المجتمع الدولي إنشاء صناديق لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لأنها لا تتوفر لها الأموال في أغلب الأحيان. وأود أن أسأل المفوضة السامية عن الحالة فيما يتعلق بالتبرعات المعقودة وما هي الأموال التي وردت بالفعل من أجل مساعدة اللاجئين في أفريقيا.

لقد أصبحنا أطرافا في جميع الاتفاقات المتعلقة باللاجئين ووقعنا اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن مسائل اللاجئين. ونسلم بأن علينا أن نسمح لموظفي جميع المنظمات الإنسانية، إلى جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالوصول إلى اللاجئين، حتى يتمكن هؤلاء الموظفون من تقديم المساعدة اللازمة. ونود أن أؤكد من جديد أننا سنفعل ذلك وأننا سنواصل العمل بالتعاون مع المفوضية.

ونواجه أيضا مشكلة اللاجئين المتصلة بحل المنازعات. وهذه هي الحالة بالنسبة للنزاعات في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أحرز تقدم ملحوظ على هاتين الجبهتين. ومن المهم ألا يبطئ مجلس الأمن أكثر من ذلك في الأخذ بالمبادرات المنوطة به، حتى لا يتخذ غياب فريق لرصد التقيد بوقف إطلاق النار وتنفيذ الاتفاقات الموقعة من الأطراف ذريعة من جانب البعض الذين قد يعملون على خرق الاتفاقات. وهذا ينسحب أيضا على جمهورية الكونغو الديمقراطية. لذلك نحث مجلس الأمن على العمل بهذا الشأن حتى يستطيع أن يقبل المقترحات المقدمة من الأمين العام فيما يتعلق بالبلدين، دون تحفظات.

لقد علمنا عن طريق وسائط الإعلام بحدوث اشتباكات على الحدود في شرق أفريقيا، في الآونة الأخيرة. وهي تتعلق بمشاكل تنظيمية تتمثل في استقبال اللاجئين. وأشير هنا إلى ما حدث منذ وقت قصير بين بوروندي وتنزانيا. ومن المهم أن تمنح البلدان المستقبلة للاجئين الموارد الكافية حتى لا تتكرر حالات من قبيل ما حدث في رواندا وبوروندي في عام ١٩٩٤. وهنا، مرة أخرى، تتحمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المسؤولية، وينبغي أن تتاح للبلدان الموارد اللازمة حتى تستطيع التصدي لهذا التدفق الكبير من اللاجئين. ويأمل وفدي أن يتسنى ضمان متابعة قرار مجلس الأمن ١٢٠٨ (١٩٩٨) وتنفيذه.

السيد تشن هواصن (الصين) (تكلم بالصينية): اسمحوا لي في البداية، باسم حكومة الصين وشعبها، أن أعرب عن تعازينا القلبية بمناسبة وفاة الملك الحسن الثاني، عاهل المغرب، وأن نعرب أيضا عن خالص تعازينا لجلالة الملك محمد السادس، والأسرة المالكة في المغرب، وحكومة المغرب وشعبها.

يود الوفد الصيني أن يتوجه بالشكر إلى السيدة ساداكو أوغاتا على إحاطتها الإعلامية لمجلس الأمن حول مسألة اللاجئين في أفريقيا. كما نود أن نعرب عن تقديرنا لكم، السيد الرئيس، ولوفد ماليزيا، على الجهود المبذولة لترتيب هذه المناقشة المفتوحة.

ويوجد في القارة الأفريقية حاليا أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ وأكثر من مليوني مشرد مما يصل إلى ثلث سكان العالم من هذه الفئات. وبسبب المنازعات والتخلف الاقتصادي يجد عدد كبير من اللاجئين أنفسهم في مأزق يرثى له يثير القلق العام للمجتمع الدولي.

ومما يدعو للسرور ملاحظة أن المجتمع الدولي بذل في العقود الأخيرة جهودا لا تكل لمساعدة اللاجئين الأفريقيين. وقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات ذات الصلة والبلدان المانحة وبعض المنظمات الدولية ووكالات المجتمع المدني بتقديم كمية معينة من المساعدات إلى اللاجئين الأفريقيين. وقد خففت هذه المساعدات إلى حد ما محنتهم، ونحن نقدرها.

ويتمثل مفتاح حل مشكلة اللاجئين في إزالة جذور تلك الظاهرة. وقد أصبح هذا أمرا متفاهما عليه وواسع الانتشار في المجتمع الدولي، وعندما نناقش مشكلة اللاجئين الأفريقيين يجب أن ندرس الأسباب الكامنة لهذه القضية. وفي السنوات الأخيرة كان الاتجاه العام في القارة

الأفريقية نحو تخفيف هذه المشكلة، ولكن المنازعات والقلاقل منخفضة الكثافة ظلت بدون إخماد. كما أن الاقتصادات المتأخرة نسبيا، التي تقاومها أمواج العالمية، تواجه التهميش. وتعد زعزعة الاستقرار السياسي والافتقار إلى التنمية الاقتصادية القوى الأساسية خلف نقص الحلول الطويلة الأجل لتزايد كثافة المشكلة الأفريقية.

وتدرك كثير من البلدان بوضوح هذه الحقيقة. وقام القادة الأفريقيون في قمة منظمة الوحدة الأفريقية الخامسة والثلاثين التي انعقدت مؤخرا بإصدار نداء قوي لوضع حد للمنازعات وإعادة تنشيط الاقتصادات الأفريقية وأظهروا تصميما قويا لاتخاذ الإجراءات في هذا الصدد. وكان هذا بمثابة تطور إيجابي لحل مشكلة اللاجئين. وفي الوقت ذاته فإننا نشعر أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم - على أساس مبادئ احترام السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية - بزيادة المساعدات إلى البلدان الأفريقية والمشاركة في حل مشكلة اللاجئين.

وفي الأيام الأخيرة أولي انتباه كبير لحقيقة أنه في الوقت الذي يتلقى فيه كل لاجئ في كوسوفو ١,٦ دولار يوميا، يتلقى كل أفريقي ١١ سنت فقط. وكما أوضحت السيدة أوغاتا في بيانها منذ لحظات قليلة، فإنه ينبغي في بعض حالات الطوارئ التركيز على الموارد اللازمة لمواجهة احتياجات حالة معينة. ومع ذلك فإن هذا التفاوت الصارخ يبين بوضوح أن بعض البلدان الأجنبية تقدم المساعدات بشكل انتقائي ومشروط طبقا لمصالحها ورغباتها. وهذا أمر غير عادل للغاية بالنسبة للاجئين الأفريقيين. ونحن نناشد المجتمع الدولي بقوة بأن يلتزم بمبادئ الإنسانية والحياد والعدل في توفير المساعدة وأن يتجنب تسييس تقديم المساعدات وتشجيع عدم التوازن فيما بين المناطق.

وفي نيسان/أبريل ١٩٩٨ أجرينا مناقشة شاملة في هذه الغرفة حول تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أفريقيا، بما في ذلك اللاجئين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ اعتمد مجلس الأمن القرار ١٢٠٨ (١٩٩٨) بشأن مسألة اللاجئين الأفريقيين الذي يثبت أن المجلس قادر على إظهار اهتمامه الخاص بمشكلة اللاجئين. كما أننا نشعر أنه ينبغي للمجلس - الذي يتحمل المسؤولية الأساسية للمحافظة على السلم والأمن الدوليين - إذ ينشغل بهمة في حسم المنازعات والصراع في أفريقيا والمحافظة على الاستقرار والسلم هناك. وبهذا فقط يمكن حسم مشكلة اللاجئين الأفريقيين من مصدرها. وبهذا فقط يمكن لمجلس الأمن تقديم إسهام بارز لحسم مشكلة اللاجئين الأفريقيين.

وفي نفس الوقت نلاحظ أيضا أن كثيرا من البلدان الأفريقية تهاجمها الكوارث الطبيعية. ومع ذلك فإن الموارد المخصصة للإغاثة من الكوارث نادرة بصورة متزايدة. وينبغي أن يكون ذلك مصدرا للقلق لأن الحالة يمكن أن تؤثر أيضا على استقرار البلدان، المنكوبة بالكوارث.

وقامت الصين بوصفها بلدا ناميا بتقديم المساعدات إلى البلدان الأفريقية على مختلف المستويات وبأشكال متنوعة ضمن إمكانياتها ومن خلال القنوات المتعددة الجوانب والثنائية. وتتمتع الصين بعلاقة تعاونية حسنة مع مفوضية اللاجئين نود المحافظة عليها وتقويتها بما يمكننا من تقديم مساهمتنا في حل مشكلة اللاجئين الأفريقيين.

الرئيس (تحدث بالانكليزية): أشكر ممثل الصين على كلماته الرقيقة الموجهة إلي وإلى وفدي.

السيد ديجاميه (فرنسا) (تحدث بالفرنسية): أولا أشكركم يا سيدي على دعوتكم لمجلس الأمن للمشاركة في التعزية والأسف مع العائلة الملكية المغربية لوفاة الملك الحسن الثاني. كما نشعر بالامتنان للأمين العام لأنه مثَّل الأمم المتحدة عن طريق حضوره جنازة صاحب الجلالة. وكان ملك المغرب يحمل رؤية وسياسة من السلام، والصراحة والعدالة. وكان شعبه يحترمه ويحبه. وكان يشرف فرنسا أن تكون من بين أصدقائه.

وفي بيانها إلى المجلس في اجتماعه في شهر أيار/مايو بشأن الحالة في كوسوفو اختتمت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لمناشدة موجهة إلى أعضاء المجلس. وقد دعتنا السيدة أوغاتا بالتأكد من أن التعبئة الضرورية والمبررة تماما لن تؤدي إلى إهمال الجوانب الساخنة الأخرى من الأزمة في جميع أنحاء العالم، وفي أفريقيا في المقام الأول والأهم. إن زيارة المفوضة السامية الأخيرة إلى أفريقيا ووجودها معنا هنا اليوم تذكير بهذه المناشدة. والحقيقة أن هناك دلائل على الأولوية العالية التي ترتبط

بحالة اللاجئين في هذا الجزء من العالم. ليس فقط من جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإنما من جانب الأمم المتحدة بأسرها.

وينبغي لمناقشتنا هنا في مجلس الأمن التي نشكركم على المبادرة بها، أن تكون فرصة لنا لكي نؤكد ونعزز الالتزام من جانب المجتمع الدولي. ونحن مسؤولون عن القيام بكل ما بوسعنا لكيلا تشعر أفريقيا، مرة أخرى، أنها ضحية السياسات التي ذكر سفير الصين أمثلة عنها.

وكما ذكرتنا مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين للتو، تمثل حالة اللاجئين في أفريقيا مصدرا للقلق الشديد. والأرقام غنية عن البيان، فأكثر من ثلث عدد لاجئي العالم الذي يبلغ ٢٢ مليون موجود في أفريقيا. وفي منطقة البحيرات الكبرى وحدها يوجد أكثر من ٦ ملايين لاجئ ومشرد. وإزاء ضخامة هذه المهمة ينبغي تعبئة جميع طاقاتنا واستقصاء جميع الحلول.

إن الأمين العام، في تقريره عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/1998/318)، تناول مسألة اللاجئين في السياق العام للمساعدة الإنسانية. وهناك عدة أولويات ذات طابع عاجل حددت في ذلك الوقت. أولا، هناك مسألة توفير الحماية للسكان المدنيين في مناطق القتال. وبالنظر إلى استمرار القتال، يحق لنا أن نسأل أنفسنا عن مدى تحقيق ذلك الهدف. وهناك أيضا مسألة إنشاء المناطق الآمنة للأطفال. ومرة أخرى، بالرغم من جهود أولارا أوتونو، نحن لا نزال بعيدين جدا عن تحقيق نجاح حقيقي في تنفيذ هذا المتطلب الأساسي.

وفيما يتعلق بالتفاوض على وقف إطلاق النار مؤقتا لتقديم الأغذية والمساعدات الطارئة، أعتقد أن هناك تقدما ملموسا أحرز في الميدان. ونحن نعلم أن كفالة الأمن والحماية للاجئين، لا سيما بفصلهم عن العناصر المسلحة، تمثل مشكلة أساسية، والبعض يعزو إليها استمرار القتال في منطقة البحيرات الكبرى. وأخيرا، هناك مسألة تقديم المساعدة لبلدان اللجوء التي كثيرا ما يتزعزع فيها الاستقرار بسبب تدفقات اللاجئين الكثيفة. وقد أوضح ممثل غابون آنفا كيف أن بلده اضطر إلى مواجهة المشاكل الناجمة عن استقبال اللاجئين. وينبغي لنا أن ننظر أيضا في حالة بلد فقير مثل غينيا التي اضطرت إلى أن تستقبل حشدا كبيرا من اللاجئين.

وتنفيذ جميع هذه الإجراءات له بالتالي تكلفة، مثلما تكلف الإدارة اليومية لحالات الطوارئ، وهي مشكلة يتعين على مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن تواجهها يوميا. وفي هذا السياق، لا يسعنا إلا أن نرحب بالتدابير الرامية إلى الاقتصاد في النفقات التي اتخذتها المفوضية بالفعل وبجهودها المبذولة لإعادة الهيكلة الإدارية والميزانية. وفيما يتعلق بأفريقيا خاصة، نرحب بالإصلاحات التي تنفذ داخل المفوضية والتي ترمي إلى إقامة هيكل موحد جديد للقارة بأسرها. وينبغي أيضا التركيز على استحداث أساليب في إدارة الموارد البشرية مربوطة بالنتائج لإظهار أن المفوضية تضطلع تلقائيا بدورها، تحت رئاسة السيدة أوغاتا، من أجل التوصل بقدر الإمكان إلى تحقيق الأهداف الموضوعة.

وبالطبع، تظل الحالة المالية لبرامج المفوضية في أفريقيا تثير القلق. والبرامج الخاصة بأنغولا فقط هي التي مولت بنسبة تتجاوز ٥٠ في المائة. أما بالنسبة لاريتريا وإثيوبيا وسيراليون، فإن التمويل يبلغ نحو ٢٥ في المائة. وأقل من ٢٥ في المائة بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأقل من ١٠ في المائة بالنسبة لجمهورية الكونغو. وتتعلق هذه الإحصاءات بما يتلقاه اللاجئون أو المشردون في أفريقيا بالمقارنة بما يحدث في أوروبا. وينبغي لذلك أن يحفزنا، نحن أعضاء الأمم المتحدة، على تحمل مسؤولياتنا.

لقد استرعى الأمين العام انتباهنا إلى أن الكثير يتوقف، بالطبع على ما يضطلع به الأفريقيون أنفسهم. فقضية اللاجئين لا يمكن حلها بدون حل المشكلات التي تعاني منها أفريقيا حلا نهائيا. وهي التخلف، وتزايد الصراعات، ومصاعب الانتقال إلى الديمقراطية والحكم السليم. ولكنني أقول مرة أخرى أن بإمكاننا - وبإمكان مجلس الأمن بصفة خاصة - أن نعمل بل ويجب علينا وعلى المجلس العمل للتصدي لجميع هذه النقاط. ويجب أن نساعد الدول الأفريقية في تحولها نحو الحكم السليم والديمقراطية، وبوجه خاص، من أجل تسوية الصراعات الإقليمية. وعلينا أيضا أن نوفر المساعدة المادية والمالية للمفوضية. إن بلدي، رغم الالتزامات التي يسعى جاهدا لتنفيذها على الصعيد الثنائي بالنسبة لمجموع البلدان النامية، يحرص من جانبه في السنوات الأخيرة على المحافظة على مستوى مساهماته.

وقد سبق أن استمعنا إلى السيدة أوغاتا وهي تقول لنا إن هناك بعض علامات الأمل عقب الأحداث الأخيرة والاتفاقات التي أبرمت مؤخرا. ولكنني أود أن أدعوها إلى التفكر في عدد من المسائل. تتعلق المسألة الأولى بغينيا التي تمثل بلد اللجوء الأول في أفريقيا. إذ يوجد نحو ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ في أراضيها، وقد جاء معظمهم من سيراليون وليبريا. ولما كانت غينيا بلدا فقيرا، فإنها لا يمكنها التصدي وحدها لهذا التحدي الضخم. والتقرير المرحلي الذي أعدته المفوضة السامية في حزيران/يونيه الماضي يوضح عدم كفاية التمويل لبرامج المفوضية. وأنا لست موقنا من أن الصندوق الاستئماني الذي طلبنا إنشاءه قد وجد التغذية الصحيح بالموارد. وسؤالي هو بالتالي اذا تمكنت السيدة أوغاتا مؤخرا من رؤية تقدم في تغذية البرنامج بالموارد المالية، حيث أن ذلك يشكل أمرا أساسيا بالنسبة لغينيا.

وفي سيراليون، ما هي الآفاق التي فتحتها الاتفاقات الجديدة بالنسبة لعودة اللاجئين؟ هل قامت مفوضية شؤون اللاجئين بالفعل بوضع خطة للإعادة؟ وخارج فريتاون، حيث قامت المفوضية مؤخرا بإعادة تثبيت وجودها، فإنها لاحظت مؤخرا عددا كبيرا من السكان المشردين الذين لا يتلقون أي نوع من المساعدة. ما هي الحالة الآن، بالنظر إلى أن الأطراف قد وقعت خطة سلام في الشهر الماضي في لومي، وما هو توزيع المهام بين المفوضية ولجنة الصليب الأحمر الدولية؟ أما بالنسبة لأنغولا، فإننا بالطبع سنرحب بكل ما ستخبرنا به السيدة أوغاتا عما كان يبدو تدهورا خطيرا في الحالة فيها.

وأخيرا، فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، تفيد التقارير الأولى الواردة من المفوضية السامية بأن هناك عددا كبيرا من اللاجئين الذين يتحركون صوب تنزانيا، وبعض ما يرويه اللاجئون لا يدع لدينا شكا للأسف بشأن مدى قسوة القتال وعواقبه المأساوية بالنسبة للسكان المدنيين. ونحن ندرك وجود مؤشرات الأمل والتحسن في الحالة التي أخبرتنا عنها السيدة أوغاتا، خاصة فيما يتعلق بإمكانية عودة اللاجئين. إلا أن حصولنا على أية معلومات إضافية عما يحدث، لا سيما فيما يتعلق بتدفقات اللاجئين إلى تنزانيا، سيمكننا من توجيه مساعدتنا على نحو أفضل ومن إدراك الحاجات الماسة التي يتعين الوفاء بها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وفدي.

السيد بوعلاي (البحرين) (تكلم بالعربية): بمزيد من الحزن والأسى ينعي وفد بلادي جلالة الملك الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية الشقيقة، الذي وافاه الأجل المحتوم بعد ظهر يوم الجمعة ٢٣ تموز/يوليه الحالي. وبهذا المصاب الجلل نتقدم بالتعازي إلى حكومة وشعب المملكة المغربية والى الأسرة العلوية الكريمة سائلين المولى عز وجل أن يسكن الفقيد فسيح جناته مع الأولياء والصالحين.

لقد فقد المغرب برحيل الملك الحسن الثاني رجل دولة من الطراز الأول قضى معظم حياته في خدمة شعبه وأمته العربية والإسلامية. ويعتبر رحيله خسارة كبيرة للأمة العربية التي فقدت خلال هذا العام ثلاثة من قادتها الكبار، صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين، وجلالة الملك حسين بن طلال، ملك المملكة الأردنية الهاشمية وجلالة الملك الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية.

لقد بذل الملك الحسن الثاني في حياته جهودا دؤوبة للحفاظ على وحدة المغرب وازدهاره وتقدمه. كما كان له دور بارز في خدمة القضايا العربية والإسلامية. ومن جهوده البارزة تلك ترؤسه للجنة القدس. ولا يسعنا إلا أن ندعو للفقيد الغالي بالرحمة والمغفرة، كما ندعو بالتوفيق والسداد لجلالة الملك محمد السادس. ونحن على ثقة بأنه سيكمل المسيرة العظيمة التي بدأها والده الراحل في مواصلة بناء مغرب حديث، مع تمنياتنا لشعب المغرب بالتقدم والازدهار في ظل حكم مليكه الجديد الذي هو خير خلف لخير سلف.

السيد الرئيس، إننا نقدر تنظيمكم لهذا الاجتماع العام والهام والذي يتمشى مع رغبة وفد بلادي والوفود التي لها نفس المنحى في انفتاح عمل المجلس على الأعضاء في الأمم المتحدة من غير الأعضاء في مجلس الأمن، وعلى العالم الخارجي بصفة عامة.

ونشكر السيدة أوغاتا وجميع العاملين في منظمات المساعدات الإنسانية على ما يقومون به من عمل إنساني نبيل. إن وفد بلادي يأسف لاستمرار النزاعات العسكرية في بعض دول القارة الأفريقية مما يترتب عليه زيادة في أعداد اللاجئين الذين تتزايد أعدادهم بشكل يومي.

ويود وفد بلادي أن يثير في هذا الاجتماع العام عدة نقاط هامة في نظره تتعلق باللاجئين.

أولا، فيما يتعلق بوجوب فتح ممرات آمنة في دول النزاع. إننا نعتقد أن فتح ممرات آمنة لوصول المساعدات للاجئين شيء ضروري، ويجب أن تتعهد الدول بضمان فتح تلك الممرات الآمنة، إذ بدونها لا يمكن إيصال المساعدات إلى اللاجئين الذين يحتاجون لها. والنقطة الثانية، نعتقد أن من الضروري تقديم المساعدة الفنية اللازمة للموظفين الملتحقين بالمنظمات الإنسانية من أجل تمكينهم أيضا من توصيل المساعدات إلى اللاجئين المحتاجين لها. مع ذلك، وهذه هي النقطة الثالثة، نريد أن نشدد على أن تمثيل جميع المنظمات الإنسانية للقوانين الدولية والمحلية للدول التي تعمل بها، والدول التي تعمل من خلالها، واحترام سيادتها وشرعيتها الدولية، وعدم مخالفة أنظمتها الداخلية وضرورة التعاون التام مع السلطات المحلية لتلك الدول.

والنقطة التالية هي حث المجتمع الدولي والدول المانحة على زيادة تقديم المساعدات الإنسانية لدول النزاع التي يوجد فيها لاجئون ومشردون من مواطنيها وللدول المستقبلة للاجئين للمساعدة على تخفيف أعباء تلك الدول. وقد ذكر مثلا ما تتحمله مالي في هذا الصدد.

كما نحث المجتمع الدولي والدول المانحة على تقديم المساعدات الفنية والمادية للدول الأفريقية ودول النزاع من أجل مساعدة هذه الدول على النهوض بالتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية اللتين تعتبران عنصرا أساسيا لاستتباب الأمن والاستقرار لبلدان النزاع وعدم تكرار تلك النزاعات فيها، وكذلك منع حدوث نزاعات جديدة، وبالتالي منع تزايد عدد اللاجئين.

ويود وفد بلادي أن يتقدم بسؤال هنا في هذا الصدد إلى السيدة أوغاتا يتعلق بما تراه المفوضية السامية للاجئين من حل لأولئك اللاجئين الذين انحصروا مرغمين في معسكرات داخل مناطق النزاع بحيث أجبروا، ربما تحت تهديد السلاح، بواسطة الأطراف المتصارعة على الاشتراك في النزاع. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ماذا تراه من حل لأولئك اللاجئين الذين يشتركون في النزاع بمحض إرادتهم كطريقة محفوفة بالمخاطر لكسب العيش.

لدينا هنا نوعان من اللاجئين يعيشان في جو خطر لا يحسدان عليه قد يكون مصيرهم لا يدخل ضمن اختصاص المفوضية السامية للاجئين بالمعنى الصحيح ولكن هؤلاء بالدرجة الأولى هم لاجئون. ومما يدعو إلى القلق توارد الأنباء عن تزايد أعداد اللاجئين الذين يشاركون في عدد من الصراعات. ونحن نرى أن الوقت قد حان للتفكير في إيجاد طريقة لإنقاذ هؤلاء اللاجئين الذين انحصروا في مناطق النزاع: أولا، لصالح هؤلاء اللاجئين، وثانيا، لكي لا يستمر النزاع بمشاركتهم الطوعية أو غير الطوعية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل البحرين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وفدي.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أعرب عن تعازي وفد البرازيل بوفاة جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب. ويود وفدي أيضا أن يعبر عن إعجابه بالانجازات التي حققها كرجل دولة عظيم وكزعيم محبوب لدى شعبه.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بمفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، السيد ساداكو أوغاتا، وأن أهنئكم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه الجلسة المفتوحة، إن ما نقوم به اليوم لهو حقا تبادل مفيد جدا في الآراء.

واسمحوا لي أن تكون أولى عباراتي الإشادة بعمل السيدة أوغاتا كمفوضة سامية. فعملها يتم الاضطلاع به بتفان وبمهارة مهنية يستحق إعجابنا جميعا. وهذا النوع من العمل في الأمم المتحدة يستحق أساسا دعم واحترام جميع الدول الأعضاء، لأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين يدور حول التصدي لمعاناة البشر الذين فقدوا كل مصدر لهم يمكن الرجوع إليه في حياتهم اليومية، بل أصبحوا في بعض الأحيان غير مبالين، على حد تعبير أحدهم بعد زيارة قام بها لأحد مخيمات اللاجئين في أنغولا.

وكما اتضح مما استمعنا إليه في عرض السيدة أوغاتا، فإن مشكلة اللاجئين في أفريقيا مسألة مأساوية. والحالات الموصوفة تشتمل على بلدان مختلفة كثيرة وعدد كبير من المشردين. إن هناك علامات أمل، لكن هذه لا تزال قليلة. وللأسف، فإن تعقد الحرب وهشاشة السلام

في أفريقيا - كما ذكرت السيدة أوغاتا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي - مازالا يؤديان إلى تدفقات جديدة من اللاجئين.

والبرازيل تردد النداء الذي وجهته السيدة أوغاتا في شهر أيار/مايو الماضي، عندما قدمت إحاطتها الإعلامية إلى المجلس بشأن محنة اللاجئين في البلقان. وفي تلك المناسبة، ذكَّرت مجلس الأمن بعدم التغاضي عن أزمات اللاجئين الأخرى حول العالم. والبرازيل، باعتبارها بلدا ناميا سكانه وثقافته لهما جذور عميقة في أفريقيا، تتعاطف مع النداءات الموجهة إلى المجتمع الدولي، ممثلا في هذه المنظمة تمثيلا أفضل من أي تمثيل في أي مكان آخر، بأن يبدي بالنسبة للأزمة الأفريقية نفس مستوى الاهتمام والاشتراك السياسي اللذين يبديهما في مناطق أخرى في العالم.

وباعتبارنا عضوا في مجلس الأمن، نشعر بقلق بالغ إزاء أثر تدفقات اللاجئين على استقرار أفريقيا، وكذلك بشأن تسلل عناصر مسلحة إلى مستوطنات اللاجئين.

إن عمل مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بالغ الأهمية في كلا الإطارين. والأهداف الرئيسية، وإن كان من الصعب تحقيقها، لا تزال هي نفسها: عودة اللاجئين وإعادة إدماجهم، وتعزيز التسامح بين المجموعات العرقية والدينية المختلفة، وتقديم الدعم لتدابير بناء الثقة.

وبسبب ضخامة مشكلة اللاجئين الأفارقة، التي تناولتُها فعلا، فإن المهام التي تواجه السيدة أوغاتا قد تتجاوز الوسائل والإمكانيات المتاحة لمكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وحده. إن بناء ثقافة سلم من أجل التصدي لهذه المشاكل على المستوى الطويل قد يتطلب اقتسام مسؤوليات معقدة مع مؤسسات مختلفة.

إن أمام المجلس الهدف الأساسي الخاص بتهيئة الظروف من أجل أن يسود السلام، ولا يمكن أن يكون هناك سلام دون أسس قوية. وفي هذا الصدد، أود أن أوجه سؤالا واحدا إلى السيدة أوغاتا.

السيدة أوغاتا (تكلمت بالانكليزية): لقد كانت هناك زيادة ملحوظة في الطلب على الخدمات الإنسانية، وبخاصة من مكتبكم. وتلك الزيادة حدثت ليس فقط بسبب الواقع الملموس في الميدان والصعوبة التي ينطوي عليها التصدي لواحد من جذور المشكلة، وهو الفقر، وإنما أيضا لأن مستوى إدراك الرأي العام الآن أعلى من أي وقت مضى. وأود منكم أن تعلقوا على الجانب الآخر من هذا السؤال. ما الذي يمكنكم قوله لنا بشأن تقديم الخدمات الإنسانية في أفريقيا، وبخاصة فيما يتعلق باستجابات المانحين لتلك التحديات الجديدة؟ وبشكل أكثر تحديدا، ما الذي تعتقدون أن بوسع المجلس أن يفعله، بشكل محدد، للمساعدة على حل هذه المشكلة - وهي مشكلة حقيقية وقد عرضتموها بوضوح تام - خاصة بتوفير الخدمات الإنسانية في أفريقيا؟

وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بمسألة تنسيق الجهود لحل مشكلة اللاجئين، ما تقييمكم للتنسيق بين منظمتكم ومنظمة الوحدة الافريقية في مجال المسائل الإنسانية ومسائل اللاجئين؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد ترك (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تعازي وفد بلدي الخالصة لحكومة وشعب المغرب بمناسبة رحيل الملك الحسن الثاني. إن الملك الحسن الثاني سيُذكَر دائما بأنه زعيم عظيم ورجل دولة ورجل سلام.

أود أن أشكركم يا سيادة الرئيس لترتيب هذه الإحاطة الإعلامية التي قدمتها اليوم السيدة ساداكو أوغاتا، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ونحن ممتنون لها لإحاطتها الإعلامية وللعبارات الحكيمة التي عرضت بها بعض المشاكل الأساسية للاجئين في أفريقيا وفي أماكن أخرى.

إن الميزة الأساسية لهذه الإحاطة الإعلامية هي أن السيدة أوغاتا أمدت المجلس بآخر المعلومات بشأن عدد من المسائل الأساسية ذات الأهمية الأولية في عمل المجلس. ونحن ندرك بشكل متزايد مدى مشكلة اللاجئين في أنغولا، وفي منطقة البحيرات الكبرى وأفريقيا الغربية، بما في ذلك سيراليون وغينيا وبلدان أخرى، وكذلك محنة اللاجئين في السودان وفي أماكن أخرى. ونحن نقدر التحليل الذي قدمته السيدة أوغاتا فيما يتعلق

بأسباب تدفقات اللاجئين وعلى وجه الخصوص تشديدها على مزج الصراعات المسلحة بالفقر الذي تتسم به الأوضاع التي ينجم عنها تدفقات اللاجئين في أفريقيا. وإن هذا المزيج لذينك العاملين هو الذي يخلق أخطر الأوضاع وأكثرها مأساوية، وقد يكون من الحكمة أن تحاول الأمم المتحدة معالجة هاتين المسألتين معا.

بطبيعة الحال، إن أولوية مجلس الأمن تظل في مجال العمل الدبلوماسي وفي مسائل أمنية بمعنى محددة بصورة أكثر ضيقا. هناك أيضا حاجة إلى زيادة المساعدة الإنمائية واستخدام أدوات التنمية من أجل منع الصراعات التي تسفر عن تدفقات كبيرة للاجئين.

أبلغتنا السيدة أوغاتا عن الضغط المتزايد الذي يمثله المشردون واللاجئون في مناطق مختلفة من أفريقيا، بما في ذلك أنغولا وأفريقيا الوسطى. وفي هذا السياق أود أن أركّز للحظة على الحالة في تنزانيا، التي تستضيف لاجئين من بوروندي، ومؤخرا، من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولقد لاحظنا تحليل السيدة أوغاتا اليوم لمشكلة اللاجئين البوروندييين في تنزانيا والتوترات المتزايدة على الحدود بين بوروندي وتنزانيا. إنها تتسم بعودة بطيئة وتقدما بطيئا في عملية أروشا للسلام، التي نفهم أنها لا تزال ينقصها شيء آخر مستصوب.

ونحن نتفهم النداء الذي وجهته السيدة أوغاتا إلى مجلس الأمن للتشجيع على الاختتام المبكر الإيجابي لعملية أروشا، وأعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يكرس في المرحلة المقبلة اهتماما كافيا لهذه المسألة باعتبارها مسألة سياسية.

ومن ناحية أخرى، أود أن أوجه سؤالا إلى المفوضة السامية لشؤون اللاجئين: هل زاد الوضع الراهن في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتدفق الجديد للاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تنزانيا من المصاعب التي وصفتها في إحاطتها الإعلامية، وبشكل أكثر تحديدا، كيف يتم تنفيذ مقررات كامبالا للعام الماضي، وهل هذا هام بالنسبة لتطور حالة اللاجئين في تلك المنطقة؟

إنني أطرح هذه الأسئلة لأنه في الشهر الماضي شُغِل المجلس بحق بالأزمات الحادة للغاية التي تميزت بها الأوضاع في أفريقيا، وربما لم يركز بشكل كاف على المسائل التي أشارت إليها اليوم السيدة أوغاتا. وربما يمكننا اليوم أن نلقي مزيدا من الضوء على تلك المسألة.

لقد شرحت المفوضة السامية لشؤون اللاجئين أيضا لنا أهمية تنفيذ اتفاقات السلام الموقعة مؤخرا، وبخاصة اتفاق لومي بشأن الحالة في سيراليون، ونحن نوافق على الأسئلة التي وجهها في هذا الشأن من قبل السفير ديجاميه والنقاط التي أثارها في هذا الشأن السفير ريواكا، وقد كانا من بين أوائل المتكلمين صباح اليوم. وأعتقد أن الإجابات التي ستقدمها السيدة أوغاتا ستكون هامة لمجلس الأمن، ولكن فوق كل ذلك فإن توصيتها هامة، أي تلك المتعلقة بضرورة دعم عملية تنفيذ اتفاق السلام، التي أعتقد أنها تتضمن الجواب الأساسي على مجموعات متنوعة من الأسئلة التي طرحت والتي، بطبيعة الحال، يمكن أيضا أن يجاب عليها بطريقة أكثر تحديدا.

ختاما، إننا نقدر كون السيدة أوغاتا قد تناولت عددا من القضايا العامة المتعلقة بدور مجلس الأمن ومسؤوليته بموجب الميثاق. إن كثيرا منها محل نظر مستمر من جانب مجلس الأمن، لا في سياق حالات بلدان محددة بل بوصفها قضايا مواضيعية. وسأشير إليها بإيجاز.

أولا، إن الحاجة إلى تعزيز الجهود المبذولة لوضع حد للنزاعات العسكرية تحدد الوظيفة الأساسية لمجلس الأمن. ويستطيع المجلس، بقيامه بهذه المسؤولية، أن يساهم بشكل فعال في التوصل إلى حل لحالات اللاجئين. ثانيا، تمثل ضرورة تركيز الاهتمام على حالة الأطفال في فترات التشريد وإعادة تأهيلهم بعد انتهاء الصراع أولوية يمنحها المجلس اهتماما متزايدا في عمله. ونرى أن هذا هو النهج السليم. ثالثا، ضرورة كبح تدفق الأسلحة مسألة تصدى لها مجلس الأمن في عدة قرارات وبيانات رئاسية، وهناك الكثير مما ينبغي القيام به مستقبلا. وهنا أيضا، تكلم السفير ريواكا حول هذا الموضوع.

وفي هذا الصدد، أود أن أضيف أننا ندرك أنه لا يمكن أن نتوقع حلولا سريعة لمشاكل تدفق الأسلحة التي تزعزع الاستقرار في مناطق واسعة من أفريقيا. ولكن هناك حاجة إلى جهود مطردة من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن. ونرحب، في هذا الصدد، بفكرة عقد مجلس الأمن لمناقشة مواضيعية حول تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في المستقبل القريب.

إن توطيد السلام بعد انتهاء الصراع موضوع آخر ينظر فيه المجلس بصورة تكاد تكون متصلة. وقد كانت المفوضة السامية لشؤون اللاجئين مقنعة جدا في شرح الحاجة إلى توحيد جهود ضمان السلام في حالات ما بعد الصراع وجهود رعاية التنمية، بالشكل المناسب. وآمل أن تراعى تلك النقاط على النحو الواجب عند مناقشة المجلس للحالة في سيراليون وحالات أخرى مماثلة، بمزيد من التفصيل.

ختاما أشارت المفوضة السامية إلى مسائل التطبيع السياسي بعد النزاعات المسلحة. وتكلمت عن ضرورة رعاية التصالح والعدالة في المجتمعات. وأرى أن كلا من القيمتين مهم وأساسي في التطبيع. وأود إضافة أن التصالح في المجتمع أمر عسير بدون توفر القدر اللازم من العدالة. لذلك، فإن الخليط المناسب من الاثنين، يتطلب، في رأينا على الأقل، إدراكا أساسيا لأهمية العدالة، يلزم ضمانه في حالات ما بعد الصراع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل سلوفينيا على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

السيد جاغني (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): يعقد اجتماعنا اليوم بينما تنعي القارة الأفريقية وينعي العالم العربي فقد ابن عظيم، وسياسي شامخ، وزعيم مرموق وكريم، ومقاتل في سبيل الحرية وصانع للسلام، الملك الحسن الثاني، عاهل المغرب. ونتقدم بتعازينا القلبية لحكومة المغرب وشعبها. أسكنه الله فسيح جناته.

ويود وفدي أن يعرب عن امتنانه لكم، سيدي، لقيامكم بتنظيم جلسة الإحاطة المفتوحة هذه، التي لن نبالغ مهما قلنا في تأكيد أهميتها. ويشرفنا أيضا حضور السيدة أوغاتا معنا، ونشكرها على إحاطتها الإعلامية، المفيدة للغاية.

إننا، ونحن نستمع إلى السيدة أوغاتا، ندرك حجم المشكلة بشكل أفضل، خاصة في غرب ووسط أفريقيا. ومع التطورات السياسية الأخيرة، يبدو أن هناك بصيص أمل، تجسد في اتفاقي لومي ولوساكا. ونتفق جميعا، في الحالتين، على أن السلام هش لذلك من الضروري جدا أن ننتبه إلى النداء الموجه من السيدة أوغاتا، هذا الصباح، بتوفير الموارد اللازمة لدعم هذين الاتفاقين.

إن توطيد عملية السلام لا يمكن أن يتم في فراغ. فبناء السلام بعد انتهاء الصراع يتطلب موارد، ولكن يتعذر الحصول على المساعدة أحيانا. إن السيدة أوغاتا، التي قدمت حديثا من الجزائر، حيث حضرت قمة منظمة الوحدة الأفريقية، فسرت ببلاغة الروح الجديدة السائدة في الجزائر، كما أوضحها تماما الزعماء الأفارقة بالتزامهم المجدد بمحاولة التوصل إلى حل للمنازعات بالوسائل السلمية.

ولا ينبغي أن يشك أحد الآن في أن الزعماء الأفارقة يبذلون كل ما في وسعهم لإيجاد حلول سلمية للنزاعات المختلفة التي تعاني منها القارة. وعلينا أيضا أن ندرك أن هذه الجهود لا يمكن إدامتها إلا بالحصول على دعم شركائنا في التنمية. ولذلك فمن واجبنا أن نردد النداء الموجه من السيدة أوغاتا من أجل تقديم المساعدة لمختلف عمليات السلام في أفريقيا.

وفي وسط أفريقيا، تعتبر الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مركز الاهتمام الرئيسي. فالسلام في متناول يدنا، ولذلك علينا أن نواصل سعينا للحصول على اتفاق لوقف إطلاق النار، موقع من جميع أطراف النزاع، مما سيكون له أثر إيجابي في أنحاء المنطقة.

وبالمثل، في غرب أفريقيا، يثير اتفاق لومي أملنا في سلام دائم في سيراليون التي مزقتها الحرب. ومرة أخرى، بذلك زعماؤنا قصارى جهدهم؛ وعلى باقي المجتمع الدولي الآن أن يبذل جهدا كبيرا للمساعدة على توطيد ما تحقق حتى الآن.

ولدى توفير المساعدة للاجئين، علينا ألا ننسى البلدان المضيفة التي تتقاسم مواردها الشحيحة، إلى درجة توجد معها لنفسها مشاكل أخرى داخليا، في بعض الأحيان. وإن بلدي، غامبيا، يستضيف لاجئين من أماكن مختلفة من منطقتنا الفرعية منذ وقت طويل. وبالرغم من عدم جهرنا بذلك، فإننا بحاجة إلى مساعدة لسد احتياجات الأخوة من البلدان المجاورة. لقد أدمج كثير منهم في مجتمع غامبيا، ولكن هذا لا يعني أن مشاكلنا قد انتهت.

في كل مرة تناقش فيها أفريقيا، يتبادر إلى الأذهان تقرير الأمين العام عن "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها" (S/1998/318). غير أننا في كثير من الأحيان نولي اهتماما أقل لذلك الجانب

الآخر من التقرير: التنمية المستدامة. ونحن متفقون تماما مع السيدة أوغاتا على أن هناك صلة وثيقة بين الفقر والنزاع والتشريد القسري. وستظل المنازعات قائمة، وبالتالي عمليات التشريد القسرية، ما لم تعالج مسألة استئصال الفقر بشكل مناسب، وإلى أن يتم ذلك.

ويجب القضاء على الشر من جذوره. فالفقر من أهم الأسباب الأساسية لجميع المشاكل التي نواجهها في أفريقيا اليوم، إن لم يكن أهمها. ونحن نأمل أن تحظى أفريقيا بنفس الاهتمام الممنوح لأجزاء أخرى من العالم. فالمعاناة هي نفسها في كل مكان، ولذلك يجب معاملة الشعوب على قدم المساواة بصرف النظر عن مكانهم، سواء كان ذلك في أفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية أو أوروبا.

ومع ذلك، نشعر بالامتنان لمقدار المعونة المقدم لأفريقيا، وإن كان غير كاف بالمقارنة بما يحظى به آخرون في أماكن أخرى. إننا بحاجة إلى دعم متصل وتفهم من بقية المجتمع الدولي، بروح من المشاركة والتضامن الحقيقيين، خاصة في وقت أثبت فيه الزعماء الأفارقة تجدد التزامهم بحل المشاكل في القارة من خلال المفاوضات وليس باللجوء إلى المدافع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غامبيا على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إليكم، سيدي، وإلى جميع الذين أعربوا عن حزنهم العميق على وفاة جلالة الملك الحسن الثاني، عاهل المغرب. إن رئاسته الطويلة والشجاعة لشعبه ومساهمته في البحث عن السلام في منطقته المضطربة، ستبقى في الذاكرة فترة طويلة. إن نجاح عملية السلام التي ارتبط بها الملك الحسن والملك حسين، عاهل الأردن، ارتباطا وثيقا ستكون تذكارا مناسبا ودائما لرؤيتهما المستنيرة.

(تكلم بالفرنسية)

اسمحوا لي أن أشكر المفوضة السامية السيدة أوغاتا على عرضها الذي كان، كالمعتاد، حكيما وكاملا. وكما أشارت السيدة أوغاتا على حق فإن المنازعات وتدفقات اللاجئين والمشردين الهاربين لإنقاذ حياتهم لا تزال ظاهرة عامة في أفريقيا كما لا تزال الحالة مستمرة هكذا في أماكن أخرى. وإن كثيرا من هذه المنازعات التي تعد كثير منها أهلية ومن حروب العصابات لتختلف كثيرا عن المنازعات التي ثارت منذ ٣٠ عاما عند اعتماد اتفاقية اللاجئين لمنظمة الوحدة الافريقية. وغالبا ما كانت هذه الحروب أكثر وحشية وتشابكا من الحروب بين الدول مع ارتفاع التكاليف البشرية ونتائج القلاقل.

وفي كثير من المنازعات الأفريقية يؤدي تنقل البائسين عبر الحدود ضمن فترات زمنية قصيرة إلى زعزعة البنية الأساسية للبلدان المضيفة مما يؤدي إلى مشاكل اجتماعية خطيرة في البلدان التي تواجه من قبل تحديات داخلية أخرى. وأشير إلى زيارة مخيم باماكو غربي تنزانيا في أواخر أيار/مايو ١٩٩٤ وإبلاغي بوصول ٢١٠ ٠٠٠ لاجئ من رواندا في يوم واحد، ٢٥ نيسان/أبريل. وقد ذكَّرنا السيد تورك بأن تنزانيا هي دائما البلد المضيف لعدد كبير من اللاجئين من منطقة البحيرات العظمى، وهذه المرة من بوروندي، وأن هذه الحالة تهدد دائما بقدر أوسع من عدم الاستقرار.

وفي بعض الأحيان يشكّل تنقل المشردين تكتيكا متعمدا للحرب. ففي أنغولا مثلا حيث شرد حوالي ١,٧ مليون نسمة من بين سكان يقدرون بنحو ١١ مليون نسمة، نقل الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا أعدادا كبيرة من المدنيين من الريف إلى المدن. وكانت النتيجة المد والجزر لأعداد كبيرة من الخائفين والمشردين عبر خطوط المعركة، وفي كثير من الأحيان عبر حقول الألغام التي زرعها الجانبان.

(تكلم بالانكليزية)

وحالات اللاجئين لها بُعد إقليمي خطير يمكنه نشر المنازعات على الحدود الوطنية ويجذب بلدانا أكثر إلى هذه المنازعات. وشهد المجلس تكرارا هذه الظاهرة التي شملت على سبيل المثال المنازعات في رواندا وزائير السابقة وليبريا وسيراليون. وفي أفريقيا الوسطى كان وصول أكثر من ٥ ٠٠٠ لاجئ، كثير منهم مسلحون، من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وانضمامهم إلى العدد الموجود من قبل والبالغ ١١ ٠٠٠، يهدد بزعزعة استقرار الحالة الهشة في بانغوي وفي أنحاء البلاد. ويزعم البعض بعدم توقُّع مثل مصدر عدم الاستقلال هذا في الولاية الأصيلة للأمم المتحدة في

أفريقيا الوسطى وبعدم تأثير ذلك على توصيات الأمم المتحدة بزيادة متواضعة في حجم تلك القوة. ونحن لا نقر هذا الرأي.

وأوضحت السيدة أوغاتا أن ٠٠٠ ٣٠ لاجئ تركوا الكونغو برازافيل إلى غابون الأسبوع الماضي. وبالرغم من توقع حدوث هذا أيضا فإن آثاره على نشر الصراع في غابون تظل أقل خطورة. وربما نسأل أنفسنا ما إذا كان المجتمع الدولي سوف يتلمس النزاعات، المتشابكة في أفريقيا الوسطى إذا استجبنا نحن ومجلس الأمن والدول الأعضاء بالأمم المتحدة بشكل أكثر فعالية وسرعة للأزمة في زائير الشرقية منذ حوالي ثلاث سنوات.

ولقد أدى الكفاح لمدة ٣٠ سنة في السودان إلى طرد اللاجئين والمشردين من ديارهم وأدى إلى قيام وجود كبير لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في جنوب السودان وفي كينيا المجاورة وفي أوغندا. وشنَّت الأحزاب المتقاتلة غاراتها عبر الحدود بانتظام وانشغلت بتكتيكات مفزعة مثل أسرْ الأطفال في سن المدارس وإدماجهم في الجيوش كجنود أطفال. وعبيد للجيش وأحيانا كبارود للمدافع.

وتبين هذه الظروف، كالتجارب الأخيرة في غينيا، الحاجة إلى زيادة الأمن في مخيمات ومخيمات اللاجئين. ومتابعة لتقرير الأمين العام بشأن أسباب النزاع وتشجيع السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (S/1998/318) عالج المجلس هذه المسألة العام الماضي في قراره ١٢٠٨ (١٩٩٨) الذي دعا بعبارات واضحة كل الوضوح جميع المعنيين إلى احترام الصفة المدنية والإنسانية لمخيمات اللاجئين واستنكر استخدام هذه المخيمات بواسطة المتصارعين في زيادة الأهداف الحربية. ونظرا لاستمرار أهمية هذه المسألة أود أن أسأل السيدة أوغاتا عن كيفية تقدم تطوير سلم اختياراتها بشأن أمن مخيمات اللاجئين، وما هي ردود الفعل التي تلقتها من الحكومات الأخرى وكيف تطبق المفوضية الدروس في هذا الميدان.

ولا تزال كندا تشعر بقلق عميق إزاء رفاه اللاجئين والمشردين في أفريقيا. ونحن نرى أهمية القضيتين التوأمين وهما الحماية والوصول. وفي كثير من البلدان الأفريقية التي تمزقها الحروب غالبا ما يعاق الوصول الإنساني إلى المشردين أو ترفضه الأحزاب المتحاربة، ويتم تجاهل المبادئ الإنسانية مع الأخلاق من العقاب.

ويعد هذا تحديا صعبا بصفة خاصة لهذه الصراعات التي تضم فئات ثورية ذات مسؤوليات محدودة. وزيادة على ذلك يستمر الموظفون الإنسانيون - الموظفون المحليون والأجانب على السواء - في الشعور بوجودهم تحت طائلة التهديد الخطير والمزمن. وكما لاحظنا في أماكن أخرى، فإن مثل هذه الانتهاكات للأمن البشري غير مقبولة، ويجب على المجتمع الدولي والحكومات اتباع وسائل ابتكارية. ويتعيَّن على الشعوب في أفريقيا التصدي لهذه الانتهاكات.

وتنظر كندا إلى حلقة العمل الوزارية التي نظمتها مفوضية اللاجئين بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية في كمبالا في شهر أيار/ مايو الماضي بوصفها مثلا جيدا لمبادرة تستهدف التصدي لهذه التحديات. ونعتقد أن الحلقة وفرت فرصة هامة لإشراك القادة الأفريقيين بمسائل حماية وأمن اللاجئين وهل للسيدة أوغاتا أن تعقِّب عما إذا كانت هناك جهود لمتابعة هذا الاجتماع. ونحن نرحب أيضا بتعليقات المفوضة السامية عن التجارب الأخيرة في التوصل إلى السكان المهمين في أفريقيا والسؤال عما إذا كانت قد حددت أية دروس مستفادة في هذا الصدد.

وأما من حيث النهج الابتكارية التي قد يتخذها المجلس لزيادة حماية اللاجئين، فينبغي أن نذكر أن مجلس الأمن طلب في شباط/فبراير من الأمين العام إعداد تقرير عن حماية المدنيين في المنازعات المسلحة. ومن المتوقع صدور هذا التقرير قريبا، ونحن على ثقة من أنه سيقدم حلولا عملية للمجلس تزيد من حماية السكان المدنيين الذين يقعون في المنازعات الأفريقية. ونحن نتطلع إلى قيام المجلس بدراسة توصيات الأمم المتحدة برئاسة هولندا في أيلول/سبتمبر.

وفي الوقت الذي نطالب فيه بجهود أكبر في الحماية والمساعدة للمشردين يجب أن نعترف أيضا بأن اللاجئين والمشردين هم من أعراض الأزمات السياسية الأكثر عمقا. وسيواصل المجتمع البشري بالطبع الرد على الأزمات الإنسانية ومواجهة الاحتياجات العاجلة للمشردين، على الرغم من أن ذلك سيكون بصعوبة متزايدة. ومع ذلك ما لم يتم اتخاذ إجراء سياسي لحسم المسائل المتعلقة بحالات التشريد هذه، فإن المساعدة الإنسانية لن تكون علاجا مسكنا.

وهكذا يجب علينا أن نكون أكثر نشاطا في مواجهة أسباب حالات الطوارئ الإنسانية في أفريقيا والأماكن الأخرى، ومن الأهمية زيادة الجهود للمساعدة على العثور على حلول سياسية لما يدفع عادة بأنه منازعات معقدة. وهذا يصدق بصفة خاصة على ما يسمى بالحروب المنسية. وزيادة على ذلك فإنه بمجرد العثور على تسويات سياسية فإن المجتمع الدولي يجب أن يحافظ على تركيز انتباهه على ما يتجاوز ما تمليه أخبار الساعة السادسة للمساعدة على تعزيز عملية إعادة تشييد وإعمار فعالة ليتسنى إحلال السلام المستدام بما في ذلك عن طريق تنمية قدرات وطنية وإقليمية في جهود الوقاية من المنازعات.

إن دور مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية له أهمية حاسمة بالتأكيد في هذا الصدد. وكندا تؤمن منذ أمد بعيد بضرورة أن يولي المجلس الاهتمام نفسه للشواغل الأمنية أيا كان مكان حدوثها. وأنا أدرك تماما أن البعض يعتقد أن الصراعات في أفريقيا تهمل لصالح تسوية الصراعات في أوروبا. ولا يجب أبدا ترك ذلك الانطباع يتجذر وإلا تعرض الأساس الذي تقوم عليه المنظمة نفسه للتساؤل.

وبالفعل، في حين أن جل وقت المجلس تستغرقه المسائل الأفريقية، نحن في حاجة إلى التركيز أكثر على كل من المساواة وأثر ذلك الاهتمام. واستعداد المجلس للمشاركة على نحو مبتكر وفعال في التصدي للتحديات الأفريقية الجديدة ولإصلاح انطباع تحيزه لمناطق أخرى سيختبر باستجابته للنداءات من أجل قيام الأمم المتحدة بأدوار أقوى في سيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا/إريتريا، وأنغولا. وتظل كندا تؤيد كلا من قيام المجلس بأدوار جديدة تدعو إليها هذه الحالات وبذل جهد مطرد في المناطق التي قمنا فيها بالفعل باستثمارات كبيرة لتحقيق السلام، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وأنغولا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كندا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): في هذه المناسبة الحزينة يضم وفدي صوته إلى أصوات الزملاء في الإعراب عن أعمق تعازينا للمغرب حكومة وشعبا لوفاة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني. فمساهمات جلالته الجريئة والمبتكرة العديدة في قضية السلام في الشرق الأوسط معروفة جيدا وتجد التقدير العظيم.

وأود أن أرحب مرة أخرى بالسيدة أوغاتا في قاعة مجلس الأمن، وأن أشكركم، يا سيدي، على تنظيم هذه الجلسة. ومن المؤسف والمأساوي أن قضايا اللاجئين كثيرا ما تتصدر المسائل المعقدة المتعلقة بالاستقرار الدولي التي يواجهها هذا المجلس. ومن ثم نحن ممتنون دائما للسيدة أوغاتا لإحاطاتها التي تقدمها عن حالات اللاجئين.

أولا، أود أن أشيد بالتزام السيد أوغاتا بقضايا اللاجئين حول العالم، وبجهودها المتفانية التي تبذلها للحصول على معلومات مباشرة عن محنة اللاجئين والجهود الدولية لمساعدتهم. وبالمثل أعرب عن تقديري لموظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين حول العالم؛ فهم يقفون في الصفوف الأمامية في العديد من الأزمات وأنا آمل أن تتمكن السيدة أوغاتا من إبلاغهم تقديرنا الخالص لهم.

في الأسبوع الماضي كانت السيدة أوغاتا في واشنطن للتشاور بشأن الحالات الطارئة الحالية المتعلقة باللاجئين، لا سيما تلك التي تنتشر في القارة الأفريقية. وقبل ذلك، كانت السيدة أوغاتا، كما أبلغتنا للتو، موجودة في الجزائر لحضور مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية، حيث كانت تسعى للحصول على تعاون رؤساء الدول بشأن مسائل حاسمة مثل إتاحة الوصول للأغراض الإنسانية، وقد أكملت مؤخرا زيارة تقصي حقائق أخرى قامت بها إلى منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا.

وكل واحد منا في هذه القاعة يقر بأن الاحتياجات الإنسانية في أفريقيا كبيرة جدا وأن العقبات التي تحول دون الوفاء بها كثيرة، حيث تتراوح من مستويات وضع البرامج إلى السوقيات. ونحن نتفق مع السيدة أوغاتا في أن تلك العقبات في أفريقيا لن تزول بتوجيه النقد إلى العون الذي لقيه ضحايا أزمة كوسوفو. وبدلا من ذلك علينا أن ننظر إلى استجابة المجتمع الدولي لأزمة كوسوفو، وأن نستلهم مما ثبت أنه ممكن الحدوث فيها، وأن نعمل بعد ذلك معا لكفالة تحقيق النتائج الإيجابية نفسها في أفريقيا.

وقد تكلمت السيدة أوغاتا عن الفرصة التي تنبع من عمليتي السلام في سيراليون والكونغو. وتشارك حكومتي بنشاط في تيسير عمليات السلام في هذين الصراعين وغيرهما في أفريقيا. وفي شهر أيار/مايو، فإن جهدا مشتركا قام به المبعوث الرئاسي جسي جاكسون؛ ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرئيس إياديما رئيس توغو؛ والممثل الخاص للأمين العام، فرانسيس أوكيلو، أدى إلى إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار في سيراليون. ويشارك ممثلون رفيعو المستوى للولايات المتحدة في تعزيز عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويعمل مبعوثنا الخاص هاوارد ولبي بنشاط مع آخرين للمساعدة على تسوية الحالة في بوروندي. وعلاوة على ذلك، فإن المستشار السابق للأمن الوطني أنطوني ليك كان في القرن الأفريقي في الأسبوع الماضي للمساعدة في دعم جهد منظمة الوحدة الأفريقية لتشجيع الإثيوبيين والإريتريين على التفاوض بشأن إيجاد تسوية للصراع بينهم. وهذه فقط بعض الأمثلة على المدى الذي تشارك به حكومتي السيدة أوغاتا اقتناعها بأن السبيل إلى حل أزمات اللاجئين يتمثل في إيجاد الحلول للمشاكل السياسية الكامنة.

ومنذ ما يقارب العقد من الزمان، يعاني السيراليونيون فظائع حرب تتسم بأعمال وحشية لا توصف. وباتفاق سلام ٧ تموز/يوليه، تتاح لنا فرصة مساعدة أهل سيراليون في مسيرتهم على درب الانتعاش الوطني. وبالفعل، خلال يومين، سيجتمع فريق الاتصال الدولي المعني بسيراليون في لندن ليعرب عن الدعم لتنفيذ اتفاق لومي. وسينظر الفريق أيضا في وضع أولويات للمساعدة الدولية في جميع المجالات الرئيسية، بما في ذلك تقديم العون الإنساني للمدنيين الأبرياء من ضحايا الأعمال الوحشية؛ وتسريح الجنود السابقين وإعادة إدماجهم؛ وإعادة إنشاء البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في البلد.

ونحن نتوقع أن غالبية اللاجئين السيراليونيين الذين يبلغ عددهم ٤٥٠ ٠٠٠ والذين يقيمون في غينيا وليبريا وكوت ديفوار، وليس جميعهم سيرغبون في العودة حالما اقتنعوا بأن سيراليون قد أصبحت آمنة. وتؤيد الولايات المتحدة بشدة العودة الطوعية للاجئين الذين يودون العودة إلى بيوتهم في أقرب فرصة ممكنة وإعادة إدماجهم.

ونحن نشيد بجهود جميع الذين يدركون أن المساعدة في الجهد الإنساني في سيراليون وفي جميع أرجاء أفريقيا يجب أن تأتي من مصادر متعددة. ومجموعة بروكينز لكبار المانحين، بما في ذلك المنظمات

غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي، اختارت سيراليون بصفتها بلدا مستهدفا لمبادرات الشراكة المقترحة. وستحسن تلك المبادرات كلا من التخطيط الغوثي والإنمائي وتنفيذ البرامج. كذلك قررت الأمم المتحدة أن تجعل من سيراليون حالة نموذجية في عملية الإطار الاستراتيجي. ونحن على ثقة من أن هذه الجهود يمكن تنسيقها بالكامل للمساعدة في منح أهل سيراليون ما يستحقونه من سلام وانتعاش.

وفي غضون ذلك، تؤثر الصراعات الكبيرة التي تـدور في منطقة البحيرات الكبرى في حياة نحو ٤,١ مليـون شخص - منهم ٩٥٠ ٠٠٠ لاجئ، وما يقدر بـ ٢,٢ مليون مشرد داخليا، وأكثر من ١٢ ٠٠٠ من القـُصر الذين افترقوا عن أهاليهم، و ٨٠٠ ٠٠٠ من ضحايا الصراعات الآخرين. وفي الأيام الأخيرة، حسب التفاصيل التي أوردتها السيدة أوغاتا، تزايدت أعداد اللاجئين بصورة هائلة مع فـرار كونغوليين من الكونغو (برازافيل) إلى غابون وكثيرين من الكونغو (كنشاسا) إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

وكما ذكرت سابقا، تشارك الولايات المتحدة على نحو وثيق في الجهود الرامية إلى إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار في حرب الكونغو. ولن يتوفر سبيل لانتعاش أهل ذلك البلد المدمر وتنميتهم سوى بنهاية الحرب وتوقف الأعمال العدائية. ويظل اللاجئون الكونغوليين يتدفقون إلى تنزانيا وزامبيا. ويتسبب انعدام الأمن الذي طال أمده فـي شرقي الكونغو في منع ديمومة وصول المساعدة الغوثية، مما يصعد التوجهات من إنهاك آليات التعامل مع الحالة ومن قرب وقوع كارثة إنسانية شاملة. ونرحب بتقرير السيدة أوغاتا عن جهود قادة المنطقة لإتاحة الوصول الإنساني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وغيرها من كيانات الإغاثة.

كذلـك تشـارك حكومة الولايات المتحدة على نحو وثيق، بالتعاون مع المبعوثين الخاصين لعدة دول أخرى، في السعي لإحلال السـلام فـي بوروندي، حيث يجري تنفيذ عمليات سلام داخلية وخارجيـة. ومن الصعب التنبؤ بالموعد الذي سيبرم فيه اتفاق سلام. وفي غضون ذلك، يستمر العدد المؤسف للاجئي بوروندي في تنزانيا في التصاعد.

والحروب المأساوية التي تدور رحاها في أنغولا والصومال والسودان وبين إثيوبيا وإريتريا، تسبب أيضا قلقا عظيما للولايات المتحدة ولهذه الهيئة. وأود أن أعرب عن قلق بلدي العميق من أجل الحلقة المميتة من الجفاف والصراعات في منطقة القرن، والتي تسببت في العديد جدا من الأزمات الإنسانية في الماضي، من الممكن جدا أن تعود إلى الظهور في وقت متأخر من هذا العام إذا تسبب تعـذر الوصول إلى الأغذية في دفع الناس إلى النزوح.

ومن الواضـح بصورة مؤلمة أن التحديات التي نواجهها فـي مجـال اللاجئين تحديات هائلة وأن عدم الاستقرار السياسي والعوامل البيئية التي لا ترحم ما من شأنها إلا أن تؤدي إلى زيادة العقبات التي يجب علينا أن نتخطاها. ومع ذلك، لا يجب أن نفقد الأمل أو أن نستسلم للتشاؤم. فتجربتنا في كوسوفو أثبتت أن المجتمع الدولي، إذا عمل متحدا وبرؤية واضحة وهدف مشترك، فبالتأكيد أن بوسعـه أن يخطو خطوات كبيرة على درب إعادة اللاجئين إلى أوطانهم وتقديم المساعدة الإنسانية لهم.

ويسعدني أن أبلغ المجلس بأن وزارة الخارجية أعلنت أثناء الزيارة التي قامت بها السيدة أوغاتا إلى واشنطن في الأسبوع الماضي عن تقديم مساهمة إضافية نصف سنوية بمبلغ ١١,٧ مليون دولار للبرنامج العام لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وتم تخصيص ما يزيد على نصف المبلغ - ٦,٦ مليون دولار - لأفريقيا. وتتطلع حكومتي بتفاؤل إلى الانضمام إلى بقية زملائنا في تطبيـق الـدروس الإيجابية المستقاة من كوسوفو في تلك المناطق الواقعة في أفريقيا وفي أنحاء العالم التي لا تزال تصرخ طلبا للمساعدة.

في الختام، اسمحـوا لـي أن أؤكد من جديد على تقديرنا للسيدة أوغاتا لما اضطلعت به مع زملائها في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من أجل التخفيف من محنة اللاجئين في أنحاء العالم، وأؤكد لها مرة أخرى على استمرار تأييد حكومتي لجهودها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد غاتلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ينضم وفدي إلى الوفود الأخرى التي أعربت عن تعازيها لشعب المغرب بوفاة الملك الحسن الثاني. لقد علمت روسيا بحزن شديد بوفاة هذا الزعيم السياسي الحكيم،

الذي كان طوال ٤٠ سنة تقريبا واحدا من أعظم الزعماء العرب وأكثرهم تأثيرا.

وإننا ممتنون للسيدة أوغاتا على إحاطتها الإعلامية الشاملة جدا. وروسيا تؤيد دوما العمل الذي يضطلع به مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وترى أنه يمثل عنصرا هاما في مجمل الأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة. ونعتقد أنه يجري في ظل الظروف الحالية الطلب إلى مجلس الأمن أن يقدم دعما سياسيا نشطا يتزايد باستمرار لعمل المنظمات الإنسانية. ويعتقد عموما أن العمل الإنساني ينبغي لمجلس الأمن لا أن يعززه فحسب بل أن يدافع عنه أيضا. وفي الوقت نفسه، لا نعتبر دور مجلس الأمن ودور المنظمات الإنسانية واحدا ومتماثلا فلكل منهما دور متميز يضطلع به، وإن كانت مهامهما تترابط بطبيعة الحال ترابطا وثيقا.

ونحن مقتنعون اقتناعا عميقا بأن المساعدة الإنسانية يجب ألا تستخدم أبدا وسيلة لممارسة الضغط السياسي على أي طرف من أطراف الصراع. ولو حدث ذلك، لكانت هذه المساعدة تتعارض مباشرة مع هدفها الرئيسي، وبدلا من أن تكون وسيلة فعالة لتثبيت استقرار الحالة ودعم العملية المؤدية إلى تسوية سياسية، تصبح عاملا يمكن أن يسبب تفاقم حدة الصراع بشدة.

وإننا نؤيد توسيع نطاق التعاون والتشاور بين مجلس الأمن والمنظمات الإنسانية، وبخاصة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، في مجال التخطيط والإعداد لعمليات حفظ السلام بمكونات إنسانية. وفيما يتعلق باللاجئين والمشردين، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء بعض المشاكل التي تكلمت عنها السيدة أوغاتا بشيء من التفصيل. وإننا نتفق مع تقييمها والنتائج التي خلصت إليها.

وإننا نوافق على أن المساعدة الدولية الفعالة ضرورية في العديد من المناطق المشتعلة، على سبيل المثال في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون ورواندا وبوروندي والعديد من الأماكن الأخرى التي أسفر الصراع المسلح فيها عن أعداد كبيرة من المشردين.

ويسرنا أن نشير إلى أن مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تناولت مشكلة اللاجئين في بلدان الاتحاد السوفياتي السابق. ولقد تم اكتساب خبرة كبيرة من العمل المشترك مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بشأن تنفيذ برنامج عمل مؤتمر جنيف لعام ١٩٩٦ المتعلق باللاجئين في رابطة الدول المستقلة والذي عقد بإشراف مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أننا تمكنا من خلال العمل سويا مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، من مساعدة البلدان المهتمة، بما فيها البلدان المانحة، والمنظمة الدولية للهجرة على فهم مشكلات الهجرة في منطقة رابطة الدول المستقلة. ويحدونا الأمل بأن التفاهم الذي تم التوصل إليه أثناء اجتماع اللجنة التوجيهية لمؤتمر جنيف في حزيران/يونيه من هذا العام والمتعلق بتمديد برنامج العمل لفترة ما بعد عام ٢٠٠٠ سوف ينفذ، مما سيمثل خطوة إلى الأمام لحسم واحدة من أكثر المشاكل الإنسانية حدة.

وإننا نتشاطر وجهة نظرة السيدة أوغاتا بأن استمرار الحالة الإنسانية الصعبة في كوسوفو يعد مسألة تثير بالغ القلق. وهناك تغيير إيجابي طرأ مؤخرا، أي عودة معظم ألبان كوسوفو إلى المنطقة، غير أن هذا التغيير أبطلته، إلى حد ما أزمة إنسانية أخرى حادة. فهناك نزوح جماعي مستمر من كوسوفو من جانب غير الألبان، وبالدرجة الأولى الصرب والروما. وطبقا لبعض البيانات، فإن العدد الإجمالي للأشخاص المشردين داخليا في بقية أراضي صربيا والجبل الأسود يزيد عن ١٠٠ ٠٠٠، بينهم عدد كبير من النساء والأطفال. ولقد أجبروا على الفرار من أعمال العنف التي يرتكبها البان كوسوفو، وهي أعمال يضطلع بها بالدرجة الأولى مقاتلو جيش تحرير كوسوفو. إن أنشطة هؤلاء المقاتلين تُعد انتهاكا صارخا لأحكام قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وما برحوا يضغطون على غير الألبان لكي يغادروا كوسوفو. والمأساة التي وقعت مؤخرا في غراسكو تُعد تأكيدا مأساويا جديدا على هذا الاتجاه الخطر.

والذين غادروا كوسوفو من غير الألبان يجدون أنفسهم في حالة تعيسة ستزداد سوءا مع قدوم الشتاء، وهذه نقطة أثارتها أيضا السيدة أوغاتا. ويجب على المجتمع الدولي أن يوفر لهؤلاء الناس المساعدة الكافية. ولا يمكن التسامح بشأن ازدواجية المعايير وأي نوع من أنواع التمييز في المجال الإنساني. كذلك لا يمكن قبول أي نهج يمكن كوسوفو من تلقي المساعدة الدولية لإعادة التعمير في الوقت الذي تحرم فيه مناطق أخرى من صربيا ويوغوسلافيا من تلقي هذه المساعدة.

ونعتقد أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير لتحقيق هدفه في وقف خروج غير الألبان من كوسوفو. وتهيئة الظروف التي تؤدي إلى عودتهم ترتبط ارتباطا مباشرا بنجاح جهود قوة حفظ السلام في كوسوفو في ضمان الأمن وحكم القانون والنظام في المنطقة. وبموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) أنيطت هذه المهام بقوة حفظ السلام في كوسوفو. وتتضمن هذه المهام في المقام الأول نزع أسلحة جيش تحرير كوسوفو بصورة سريعة وكاملة. ويجب الاضطلاع بهذه المهمة بصورة فعالة وشاملة قدر الإمكان. وأي تأخير أو تعطيل من شأنه أن يؤدي إلى نتائج خطيرة وطويلة الأمد، مما يزعزع استقرار الحالة العامة في كوسوفو، وليس فقط الحالة الإنسانية. وهذا من شأنه أن يترك أثرا سلبيا على مستقبل العملية السياسية.

في الختام، أود مرة أخرى أن أعرب عن تقديري للسيدة أوغاتا على العمل الذي اضطلعت به والإحاطة الإعلامية التي قدمتها بتفصيل شديد. وآمل أن تنفذ توصياتها بصورة عملية وأن يتم بنجاح حسم هذه المشكلة الخطيرة جدا، أي مشكلة اللاجئين والمشردين في العديد من أجزاء العالم.

السيد هامر (هولندا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أشكركم لإعرابكم، بالنيابة عنا، عن أسف وحزن المجلس البالغين لرحيل صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب.

إن وفد بلدي يشعر بالامتنان لمفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين للإحاطة الإعلامية التي قدمتها. ويسرنا أن السيدة أوغاتا ركزت إحاطتها الإعلامية أساسا على المشاكل في أفريقيا. وبينما ربما كان من المحتم - كما رأت السيدة أوغاتا نفسها - أن يشغل الوضع في كوسوفو وحولها، كأزمة أوروبية، جيرانها الأوروبيين، فإن هولندا مهتمة أيضا بأن أزمة كوسوفو ينبغي ألا تجذب الانتباه من المشاكل المأساوية التي تحيق بأفريقيا. إن هناك بعض المؤشرات المثيرة للقلق، ليس فقط بأن الأموال المتاحة في تناقص، وإنما أيضا بأن هناك مشاكل تتعلق بوزع الأفراد، سواء من جانب الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية. والإحاطة الإعلامية التي قدمت إلينا اليوم أكدت لنا أنه بالنسبة لمكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فإن أفريقيا ليست ذات أولوية أقل. كما أن هذا ليس هو الحال بالنسبة لهولندا. فعند تخصيص الاعتمادات، سنبذل قصارى جهودنا للإبقاء على توازن، على سبيل المثال، بتوفير إسهامات إضافية من أجل أنغولا لبرنامج الغذاء العالمي ولمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

إن اتباع نهج متسق أمر مطلوب عند تناول الحالات بعد انتهاء الصراع. والمعايير العالمية لا بد أن تطبق. وعلى سبيل المثال في حالة سيراليون، فانتهاكات حقوق الإنسان تتطلب تدابير تتفق مع حجمها الكبير. وفي هذا السياق ترى هولندا أن العفو الشامل في سيراليون، كما نص عليه في معاهدة لومي للسلام، ينبغي أن يعاد النظر فيه. وهناك دليل واضح، كما أنه من المقبول الآن على نطاق واسع، أن محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان على جرائمهم تسهم فعلا في المصالحة وتحقيق الاستقرار في البلد. وسؤالي الأول الموجه إلى السيدة أوغاتا هو ما إذا كانت توافق على أن صيانة مبدأ المحاسبة عن الأخطاء قد يكون لها أثر إيجابي أيضا على برامج العودة الاختيارية للاجئين.

فيما يتعلق بالحالة في رواندا، فإن موقف هولندا مابرح لبعض الوقت هو أن مرحلة الإغاثة قد انتهت في كل مكان، عدا الشمال الغربي من ذلك البلد. وقد أوضحت المفوضة السامية، بحق، أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الإغاثة والتنمية. وهولندا تدعو أعضاء أسرة الأمم المتحدة المعنيين، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، إلى العمل معا بشكل وثيق لوضع استراتيجية متماسكة مشتركة من أجل رواندا. ونتائج المناقشات في عملية بروكينغز بحاجة إلى تنفيذ عاجل في ذلك البلد.

إن هولندا تشعر بقلق خاص بشأن مصير الأطفال المشردين، بما في ذلك الجنود الأطفال، وترحب بالتعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وفي نظر المفوضة السامية، هل يمكن لهاتين المنظمتين معا، بالتعاون مع الممثل الخاص من أجل الأطفال في الصراعات المسلحة، أن تسخرا الخبرة المطلوبة لإعادة تأهيل هؤلاء الجنود الأطفال؟

وهولندا تشعر بقلق أيضا إزاء حالة المشردين في أنغولا، الذين لا تصل إليهم المنظمات الإنسانية على الإطلاق أو لا تصل إليهم بشكل كاف، كنتيجة لسيطرة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا) على

عواصم الأقاليم. وأيضا، فإن المساعدة يعوقها الاعتداء على قوافل الإغاثة والاعتداءات على عمال الإغاثة. ومن المهم أن تتعاون حكومة أنغولا ويونيتا مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في إيصال المساعدة الغوثية في حالة الطوارئ إلى جميع المناطق.

إن العديد من المشاكل الإنسانية لها بعد يتصل بالسلم والأمن الدوليين. لقد حث الأمين العام، في تقريره عام ١٩٩٨ بشأن أسباب الصراع في أفريقيا، على إنشاء آلية دولية لمساعدة الحكومات المضيفة في صيانة الأمن وفي تحقيق الحياد في مخيمات اللاجئين. وفي هذا السياق نرحب بالمبادرة التي اتخذها مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لتناول المسائل الأمنية لدى اللاجئين البوروند يين في تنزانيا، وهي بلد يواجه مخيمات مكتظة باللاجئين بشكل مأساوي.

أود أن أختتم بياني بتوجيه سؤال أخير إلى السيدة أوغاتا يتعلق بآثار القتال المستمر في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي تقوم به المليشيات المتمردة. هل يمكن للمفوضة السامية أن تعلق على التقارير المتعلقة برحيل عدة آلاف من المقاتلين من الهوتو، وعلى وجه الخصوص "ex-FAR" و"انتراهاموي" من مخيمات اللاجئين في الكونغو (برزافيل) ليجندوا بعد ذلك، ويدربوا ويسلحوا ويوزعوا في جمهورية الكونغو الديمقراطية؟

السيد ريتشموند (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تعازي الحكومة البريطانية للملك محمد السادس وأسرته والى المغرب حكومة وشعبا على وفاة الملك الحسن الثاني. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بمنجزاته الكثيرة، وأهمها الجهود الدؤوبة لتعزيز السلام في الشرق الأوسط.

أود أيضا أن أشكر السيدة أوغاتا على إحاطتها الإعلامية المفيدة للغاية. ومن الصحيح أننا نذكر بعدد وبمدى مشاكل اللاجئين في أفريقيا، وبما يتوقع من هذا المجلس ومن المجتمع الدولي في مجموعه. إن الأزمة الأخيرة في كوسوفو لم تغير بأي حال من الأحوال إصرار الحكومة البريطانية على المساعدة في حل مشاكل أفريقيا. وإن التزاماتنا الثنائية بالتمويل لأفريقيا لا تزال قوية، وإسهاماتنا المنتظمة لمكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وآخرها ١٠,٥ من ملايين الدولارات في آذار/مارس الماضي، إلى حد كبير غير مخصصة. فالتخصيص مسألة تخص مكتب المفوض.

وفي ضوء الاتفاقات الموقعة في لومي ولوساكا التي - كا أشارت السيدة أوغاتا فرصة حقيقية لإنهاء تلك الصراعات الطويلة الأمد، عندي سؤال أو سؤالان أود أن أطرحهما.

أولا وقبل كل شيء، هل لدى مكتب المفوضة خطط قائمة فعلا لمساعدة اللاجئين الموجودين حاليا في غينيا وفي أماكن أخرى للعودة إلى ديارهم في سيراليون؟ هل بدأت العملية فعلا أو - إذا لم تكن بدأت - ما هي الشروط الرئيسية التي لا بد من الوفاء بها قبل عودة اللاجئين؟

ثانيا، مما يبعث على السرور التام الأنباء القائلة بأن مكتب المفوض استأنف عودة اللاجئين الرواند يين. لكنني أود أن أسأل عما إذا كان المكتب يتوقع أية مشاكل بشأن غربلة أعضاء (ex. FAR) و(انتراهاموي). وإن كان الحال كذلك، فما هي الترتيبات التي اتخذت للتعامل مع هذه المشكلة؟

السيد بتريبا (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن تعازي الخالصة، وتعازي وفد بلدي، لوفد المغرب ولشعب وحكومة المغرب بمناسبة رحيل صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، الذي كانت سياساته أساسية في تهيئة مناخ إيجابي في صراع الشرق الأوسط وفي حالات إقليمية أخرى.

أود أن أهنئكم - سيدي الرئيس - على الطريقة المهنية الكفؤة التي تديرون بها عمل المجلس. وأود أن أشكركم على عقد هذا الاجتماع الرسمي. ونأمل أن تكون هذه ممارسة معتادة بما يعود بالنفع على أعضاء الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص عندما يقدم مسؤولون كبار من الأمانة العامة تقارير بشأن موضوعات رئيسية ينظرها مجلس الأمن.

ونود أن نعرب للسيدة أوغاتا عن امتناننا للبيانات التي أدلت بها، ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لها ولجميع العاملين في مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لعملهم المتفاني. إن كلماتها زادت تعزيز الرأي القائل بأن مجلس الأمن ينبغي أن يكرس كل ما يمكنه من الاهتمام للجوانب الأساسية للصراعات. وهذا يتسق مع

الوظائف الأساسية للمجلس، وفي الوقت الحاضر، مفهوم السلم والأمن يتضمن أيضا عناصر العدالة وحقوق الإنسان والتنمية. وهذا التطور النوعي ينبغي أن يتبع بعناية، لأنه يوفر طريقة مبتكرة لتحسين رفاه الشعوب وضمان حل دائم على أساس قوي لمعظم الصراعات الداخلية المدرجة في جدول أعمال المجلس.

إن هذه المنازعات هي التي تؤدي إلى أكبر أعداد من اللاجئين، والمشردين داخليا، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وفقا لمحاضر مجلس الأمن وتقارير الأمين العام. ومن أجل التوصل إلى حل لهذه المنازعات يلزم اتخاذ إجراءات منتظمة. ويعني هذا التعامل مع الأسباب السياسية والإنسانية والاقتصادية القائمة في البلد والمنطقة التي توجد بهما المشكلة، بالتزامن، وبالقدر الممكن.

وفي هذا الصدد، فإن مشاكل أفريقيا لا تختلف عن مشاكل المناطق الأخرى. وكما أشار إعلان الجزائر، الصادر في ١٤ تموز/يوليه الماضي، أن هذه المنازعات هي آثار النزاع بين الشرق والغرب وهي ناشئة عن عدم استقرار الحالة الاقتصادية وضعف المؤسسات الحكومية. وبينما يؤدي عدم توفر الموارد إلى تفاقم الحالة، يلزم، أولا، إقامة إطار اقتصادي ملائم يسمح بتحقيق الاستفادة المثلى من المساعدة الإنسانية، من أجل تشجيع الاستثمارات والتدابير الاقتصادية الأخرى. ونود، في هذا السياق، أن نهنئ برنامج الأغذية العالمي على عملية الطوارئ التي تمت الموافقة عليها مؤخرا بمبلغ ١٠٦ مليون دولار، لتقديم المساعدة لخمسة بلدان أفريقية.

إن المهمة هائلة، والأرقام تتكلم ببلاغة. وفي تقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ تموز/يوليه بشأن الانتشار الأولي للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يرد ذكر أنه يوجد ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ، بالإضافة إلى ٧٠٠ ٠٠٠ من المشردين في إقليم ذلك البلد. وقدمت لنا السيدة أوغاتا توا معلومات إضافية عن الحالة في بلدان أخرى بالمنطقة. ونحن على ثقة أنه ستوفر موارد تتناسب مع الاحتياجات، لإزالة الشعور بأن مشاكل أفريقيا تحظى باهتمام أقل، ولذلك، المناسب أن نهنئ السيدة أوغاتا على تخصيص أكثر من ٤٠ في المائة من الموارد المتاحة لمواجهة حالات الطوارئ في تلك القارة.

وفي حين أن اتفاق لومي، الذي يهدف إلى وضع حد للصراع في سيراليون، واتفاق لوساكا حول جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتيحان فرصا كبيرة، علينا أن نسأل أنفسنا عما يمكن أن نقوم به هنا، في مجلس الأمن، للتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الإنسانية المختلفة.

فمن جهة، يمكن أن يساعد المجلس في منع واستيعاب الكوارث الإنسانية في أفريقيا من خلال اتخاذ إجراءات حاسمة في النزاعات المدرجة في جدول أعماله. ويمكن إدراج مهمة منع وقوع الكوارث الإنسانية في سياق أوسع لحفظ السلام وبناء السلام. ومن الواضح أن هناك ترابطا بين انتهاكات حقوق الإنسان والأزمات الإنسانية والأخطار التي تهدد السلم والأمن. ونتيجة لذلك، نجد أن الإجراءات الإنسانية ترتبط بشكل متزايد بأنشطة حفظ السلام وصنع السلام.

ومن جهة أخرى، يستطيع المجلس أن يرصد بعناية، على نحو مستمر، اتفاقات السلام المذكورة. ومن المهم كفالة ألا تؤدي الصلة بين المنازعات التي لا يتم التوصل إلى حل مناسب لها والمشاكل الإنسانية التي تسببها والتخلف، إلى عودة الأحوال التي تشجع على تجديد وتكثيف القتال والإساءات الإنسانية للسكان المدنيين.

ولكل هذه الأسباب، ينبغي إشراك الأفراد ذوي الخبرة في المهمة الإنسانية للتنمية وإعادة البناء، وفقا لولاية مجلس الأمن ووفقا للميثاق. ولذلك، فمن المهم توفير أقصى قدر ممكن من الأمن للعاملين في المجال الإنساني الذين يعملون في مناطق النزاع أو ما بعد النزاع. ونود مرة أخرى أن نكرر تأكيد ضرورة قيام الحكومات والأطراف المشتركة مع الدول المضيفة لموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني باحترام القانون الدولي والاتفاقيات ذات الصلة. ويجب أن يدعو مجلس الأمن هذه الأطراف للإعراب عن استعدادها للعمل وفقا لذلك، بعبارات لا لبس فيها.

ختاما، يجب أن يدرك أطراف النزاع أن الانضمام إلى الاتفاقيات والصكوك القانونية ذات الصلة والتعهد باحترامها، بما يشمل تلك المعقودة في مجال الشؤون الإنسانية وقضايا حقوق الإنسان والاقتصاد، خطوة أولى لا بد منها لكي تثبت للمجتمع الدولي والمانحين والأطراف المعنية الأخرى أنها قررت حقا أن تشرع جديا في السير على طريق لإعادة البناء، يتطلع إلى الأمام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

الآن، سأدلي ببيان بوصفي ممثلا لماليزيا.

تنضم ماليزيا إلى أعضاء المجلس الآخرين في إعراب عن عميق تعازيها لجلالة الملك سيدي محمد السادس وللمغرب حكومة وشعبا على وفاة الزعيم العظيم، الملك الحسن الثاني، أمير المؤمنين، التي سيذكر كثيرون مساهماته للسلام الدولي حول العالم دائما. سلام الله عليه.

أود أيضا أن أضم صوتي إلى أعضاء المجلس الذين سبقوني في الكلام، للترحيب بالسيدة أوغاتا والتنويه ببيانها الشامل والصريح حول حالة اللاجئين في أفريقيا وملاحظاتها الوثيقة الصلة بالموضوع حول الحالة في كوسوفو. ونحن نقدر بصورة خاصة ملاحظاتها عن التفاوت بين الحالتين. وإنني واثق أن هذه الملاحظات ستكون موضوع تأمل من المجلس ومن أعضاء المجتمع الدولي وهو يواصل النظر في الحالتين وفي حالات أخرى.

لقد أبرزت السيدة أوغاتا الجوانب الإيجابية لمشاكل اللاجئين في أفريقيا وبعض الجوانب الأقل إيجابية - المشاكل المتبقية التي يتعين على المجتمع الدولي معالجتها، بما في ذلك، المجلس. ومن الصحيح أن كثيرا من تلك الآراء قد تم التأكيد عليها قبل ذلك، لكنها تحتمل التكرار، كما فعلت في عرضها. ومن الواضح أن عمل المفوضة السامية لشؤون اللاجئين وثيق الصلة بعمل المجلس ومسؤوليته من حيث علاقتهما بنجاح تنفيذ عمليات حفظ السلام والأعمال ذات الصلة فيما يتصل بتنفيذ اتفاقات السلام وإعادة تأهيل البلدان والشعوب التي تلحقها النزاعات.

لقد كانت السيدة أوغاتا على حق حين قالت إن المشاكل القائمة في أفريقيا يمكن أن تحل إذا توفرت الإرادة السياسية والعزيمة لدى الزعماء الأفارقة لحل مشاكل أفريقيا، غير أنه من المهم إدامة هذه الإنجازات والطفرات ودعمها بقوة من جانب المجتمع الدولي، لا سيما، من جانب المجلس - وقد شددت السيدة أوغاتا على ذلك. إن الخوف من التكاليف المالية للتدخل الدولي لا ينبغي أن يحول دون تعهدنا بالالتزامات اللازمة ودعمنا لاتفاقات السلام المبرمة بين البلدان الأفريقية التي وجدت نفسها في حالات نزاع.

ووجهت السيدة أوغاتا اهتمام المجلس أيضا إلى أن الحالة في أجزاء كثيرة من أفريقيا مازالت هشة، وإنه رغم التوصل إلى اتفاقات للسلام، فقد لا تبقى هذه النافذة مفتوحة لفترة طويلة وأن على المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن، اغتنام هذه الفرص عندما تكون متاحة.

وهذه كلمات لها وزنها حقا لأنها صدرت عن السيدة أوغاتا التي على خلاف أعضاء المجلس، الذين يعنون غالبا بهذه المسائل - على نحو نظري - تصدت لمسألة اللاجئين هذه وما يتصل بها من مشاكل وتظل تتصدى لها على نحو يومي تقريبا. وبما أنها قدمت إحاطتها للمجلس وهي قد أتت حديثا من رحلاتها الميدانية الشاملة لأفريقيا، فإن لكلماتها صدى خاصا والمجلس ينظر في اتفاقي السلام الهامين اللذين أبرما للتو في سيراليون وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، حتى وإن لم تقم جميع الأطراف، فيما يتعلق بالحالة الثانية، بالتوقيع على الاتفاق. ويأمل وفدي ألا يقصِّر المجلس في دعم تنفيذ هذين الاتفاقين والاتفاقات الأخرى التي نأمل أن تبرم في المستقبل.

وينبغي أن نذكر أنفسنا بأن المشاركة الدولية في أفريقيا لم تكن دائما سلبية، بل قد تحققت بعض النجاحات. ولكن حالات الفشل تجتذب الاهتمام في معظم الأحيان للأسف. وبطبيعة الحال، هناك حاجة للتعلم من الحالتين إذا أردنا أن نواصل الاهتمام بأفريقيا. والإحاطات من هذا النوع التي يعقبها تبادل متعمق وصريح لوجهات النظر بين أعضاء المجلس ورؤساء منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، مثل السيدة أوغاتا، بشأن مسائل هامة ووثيقة الصلة بأعمال المجلس، قد ثبتت فائدتها الجمة. ونحن ندرك جميعا أن واقع الصراعات داخل الدول واقع معقد. ومن الواضح أن التدخل يمكن أن يكون صعبا بل ومحفوفا بالمخاطر، وهو كذلك فعلا في أحيان عديدة، لكن أعمال التدخل هذه لا يمكن تجنبها في كثير من الأحيان إذا شئنا تلافي الكوارث الإنسانية والانتشار الضار لعدم الاستقرار. ونرى أنه إذا كان للمجلس أن يرقى إلى مستوى مسؤولياته التي ينص عليها الميثاق، فلا يمكنه التنصل من المشاركات التي كثيرا ما تقتضي تدخلا قويا وكبيرا.

وفي الختام، تشاطر ماليزيا أعضاء المجلس

ما أعربوا عنه من آراء هذا الصباح ولذا فهي لن تكررها. ويشمل ذلك أسئلة وددت طرحها. وأنا واثق من أن السيدة أوغاتا ستجد الوقت للرد على بعضها.

وأضم صوتي إلى الأعضاء الآخرين في الإشادة الصادقة بك، أيها السيدة أوغاتا، وبالأعمال الباهرة التي تقومين بها باسم إنسانيتنا المشتركة. ويأمل وفدي في أن هذه الإحاطة الهامة التي قدمتيها ومناشدتك القوية من أجل استمرار الدعم القوي المستدام وللأعمال التي يقوم بها مكتبك لا سيما في سياق تنفيذ اتفاقات السلام في أفريقيا، ستكون لها أهمية خاصة بينما يواصل المجلس النظر في هذه المسائل في الأيام المقبلة. وأشكرك مرة أخرى على إحاطتك.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أوغاتا للرد على التعليقات والاقتراحات التي تقدم بها الأعضاء.

السيدة أوغاتا (مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى أعضاء مجلس الأمن لاهتمامهم بالعمل الذي تقوم به المفوضية التي أترأسها وزملائي في الميدان ودعمهم لذلك العمل. وأعتقد أنني إذا نقلت إليهم اهتمام المجلس وأسئلته وتعليقاته فإنها ستشجعهم أيما تشجيع. ومن المشجع جدا أن نعلم مدى اهتمام المجلس نفسه بالمسائل الإنسانية بوصفها امتدادا لمسؤولياته ومجالات اهتمامه. إن اللاجئين في معظم الأحيان يقعون ضحايا صراعات من النوع الذي أتوقع بشدة من مجلس الأمن أن يحله.

ونظرا لضيق الوقت سأقول فقط بضع كلمات في إطار المسألة العامة المتعلقة بالأمن ومتابعة قرار مجلس الأمن ١٢٠٨ (١٩٩٨) بشأن درج الخيارات. وقد ظللنا نتابع عن كثب مع إدارة عمليات حفظ السلام. وقد أجرينا دراسة. وهناك بعض الخيارات التي يمكن أن نقوم بها نحن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ونحن نسميها الخيارات السهلة. وهي تتراوح بين محاولة إنشاء المخيمات بعيدا عن الحدود، وأن تكون هناك مساعدة ونظم توزيع تتسمان بأكبر قدر ممكن من الإنصاف والشفافية، والسعي إلى الحفاظ على الطابع المدني للمخيمات. وهذا هو التحدي الأصعب، ولكني أعتقد أننا في حالات كتلك السائدة في غينيا أو في ألبانيا بذلنا قصارى جهدنا للمحافظة على الطابع المدني للمخيمات ومنع دخول الأسلحة أو العناصر المسلحة.

أما بشأن الخيارات المتوسطة، فما الذي قمنا به بالضبط؟ لقد اتخذنا خطوات للمساعدة في تدريب الشرطة المحلية. وقد قمنا بذلك في كينيا وكذلك في تنزانيا، حيث قمنا بتقديم المعدات وأجهزة اللاسلكي والسيارات وبعض أشكال الدعم كذلك - في هيئة حوافز للشرطة بحيث أن مخيمات اللاجئين أنفسها ستبقى على الأقل بعيدة عن النشاط المسلح والتدريب العسكري. وهذا عمل ملموس اضطلعنا به. وأظن أننا وضعنا أيضا بعض موظفي الارتباط. وقد قمنا بذلك أثناء الأزمة في زائير. وكان لدينا موظفو ارتباط في زائير للإشراف على تدريب بعض عناصر قوات حفظ الأمن والنظام. كما وضعنا موظف ارتباط في تنزانيا. وهنا أظن أننا نود أن نحصل على المزيد من الدعم من المانحين. وأعتقد أن هناك مجالا للتحسين لأن هناك فهما مشتركا مؤداه أن علينا أن نحافظ على الطابع المدني لجميع مخيمات اللاجئين.

وفيما يتعلق بمسألة الخيارات "الصعبة" - أي مدى اعتمادنا على القوات الدولية لحفظ السلام وإمكانية الاستعانة بمفرزات الشرطة الدولية، سواء كان ذلك في كوسوفو أو في العديد من المناطق الأخرى التي ستأتي في أفريقيا - فإني أود حقا أن ألتمس أفكار المجلس وأعماله الإيجابية والتي تنم عن سعة الخيال.

وفيما يتعلق بالقوات الإقليمية لحفظ السلام، فإننا قد دخلنا في مشاورات أعمق بكثير مع فريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في محاولة لإدخال عنصر إنساني في عملياته. ولا أعرف كيف ستتصرف قوات فريق المراقبين في المستقبل، ولكني أعتقد أن من الضروري أن تكون هناك قوات حفظ سلام إقليمية يمكن أن نربط أعمالنا معها وأن يتسنى لنا أن نقوم بالمزيد من الإسهام في الجوانب الإنسانية.

وما أحاول أن أقوله اليوم في السياق الأفريقي هو نعم، هناك بعض الإمكانيات لوقف إطلاق النار وتحقيق السلام. وأظن أن الأمر يعود لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة في أن تتوصلا لوضع نظم مساندة. كيف يمكن فرض السلام الذي يلوح في الأفق؟ وهنا سأتتبع إسهام المجلس وأتوقعه.

ولدينا علاقات عمل وثيقة جدا مع منظمة الوحدة الأفريقية لا سيما أن هذه هي الذكرى السنوية الثلاثون لاتفاقية المنظمة الخاصة باللاجئين. وبهذه الروح عملنا بصورة وثيقة معها لضمان توافر الحماية الدولية للاجئين في أفريقيا وكذلك توفير المساعدة الكافية لهم. ولم تكن هذه بالضرورة مهمة سهلة طوال الوقت؛ ولكن لدينا علاقات عمل جيدة، لا سيما في العام الماضي عندما قامت المفوضة السامية مع المنظمة باستضافة اجتماع كمبالا في أيار/مايو. ورأينا أن هناك تقدما قد أحرز، على الأقل فيما يتعلق بمسألة الدرب الذي سنسلكه - أي حماية اللاجئين والمبادئ الإنسانية الخاصة باللاجئين التي ينبغي أن تراعى وكيفية ضمان عدم تهديد الأمن الوطني بوجود اللاجئين. وهذا سؤال لا يزال مطروحا.

بيد أن المتابعة المباشرة لاجتماع كمبالا أضحت صعبة بوجه خاص وذلك بسبب استئناف القتال في الكونغو منذ آب/أغسطس. ولهذا يعتبر وقف إطلاق النار خطوة هامة جدا في رأيي. وقد تكون طريقة للحصول على دعم أكبر لفرض وقف إطلاق النار بطريقة تتيح تحقيق الأهداف الأساسية لاجتماع كمبالا.

وكان هناك سؤال بشأن كيفية تأمين الممرات الآمنة وتوصيل المعونة إلى اللاجئين. ويتوقف ذلك حقا على مدى الضمانات التي يمكن أن نحصل عليها من الأطراف المتحاربة بأن هذا الوصول سيحظى بالاحترام وهذه نقطة تقدمت بشأنها بمناشدة قوية إلى الرئيس كابيلا قبل أسبوعين فقط.

كانت هناك عدة مسائل محددة أعتقد أنه علي تناولها. فيما يتعلق بالتمويل، يسرني بالغ السرور أن يدلل الأعضاء على اهتمام كبير بهذه المسألة. فميزانيتنا العامة المخصصة لأفريقيا لعام ١٩٩٩ بلغت ٣٠٢ مليون دولار. وهذا يتضمن ١٣٧ مليون دولار للبرنامج السنوي العام، الذي نحصل على أموال له، ونقوم من جانبنا بتخصيصها، و١٦٥ مليون دولار - للبرامج الخاصة، أي نداءات تتعلق ببلدان محددة. وبالنسبة للبرامج المحددة لمنطقة البحيرات الكبرى، ورواندا، وسيراليون والقرن الأفريقي وأنغولا، فإن الاستجابة تكاد لا تصل إلى ٢٥ في المائة. وكانت الاستجابة بالنسبة للبرنامج العام ٦٢ في المائة بدءا من ١٣ تموز/يوليه.

ونقدر فعلا توافر المزيد من الوعي بأهمية التمويل للاجئين الأفارقة. ففي سيراليون، وليبيريا وشمال غرب الصومال، تكاد العمليات أن تصبح مشلولة بسبب التمويل المحدود جدا الذي تلقيناه. فالتمويل له أهمية كبيرة في عملية لتوطيد السلام بالإضافة إلى تقديم الرعاية للاجئين والمحافظة عليهم سواء في بلدان اللجوء أو المنشأ، التي لم تصل إلى النقطة التي تسمح فيها للاجئين بالعودة. وأعتقد أن معظم الحلول لمشاكل اللاجئين على نطاق واسع تأخذ شكل العودة إلى الأوطان، إلا أن هناك العديد من برامج الإدماج المحلية ذات المحلية أيضا وبعض برامج إعادة التوطين. ولذا فإن التمويل يعد جانبا بالغ الأهمية من بين جوانب اهتمام الأعضاء، لأنه كما قال العديدون، فإن تعضيد السلام يتوقف كثيرا على التمويل.

وإن ربط مسائل الفقر في أفريقيا بحسم الصراع يتطلب أيضا دعما ماليا، وربط المساعدة الإنسانية بإجراءات التنمية يترتب عليه أيضا آثار تمويلية بالغة الأهمية. ولذا أعتقد أن هذا المجال فائق الأهمية، خاصة وأن جميع الأنشطة التشغيلية للأمم المتحدة لا تعتمد على المساهمة الطوعية. وأود أيضا أن يضطلع مجلس الأمن بتعزيز الجانب التمويلي كطريقة لتنفيذ مبادراته السلمية.

والآن، فيما يتعلق بمسألتين محددتين كنتم قد سألتم عنهما. فبالنسبة لإعادة اللاجئين السيراليونيين إلى أوطانهم، فإننا نقوم بإنشاء مكاتب ميدانية في مناطق الحدود الشمالية داخل سيراليون. ولقد أنيطت بممثلي في سيراليون مهمة المنسق الإنساني، وذهب مؤخرا إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الثوار، وسيذهب بعدئذ إلى هذا الاجتماع الذي سيعقد في لندن، وآمل بأن يتم التوصل إلى مزيد من الاتفاقات الملموسة بشأن طريقة الاضطلاع بعملية إعادة اللاجئين إلى أوطانهم التي كان قد اتفقا عليهما. وأعتقد أنه طالما ظل السلام قائما - وأعتقد أن استمرار السلام شيء حميد - فإن اللاجئين سيعودون. ولا أعتقد أن عودة جماعية سريعة على نحو ما رأيناه في كوسوفو ستجري هناك.

وفيما يتعلق بوجهة نظري بشأن فقرة العفو الواردة في اتفاق لومي، يتعين علي أن أكون صادقة. فأنا لست في وضع يمكنني من الإعراب عن وجهات نظري بشأن اتفاق كان قد أبرم بين طرفين، وأعتقد أن النقطة الأساسية هنا هي أن السلام بالغ الأهمية. وعندما كنت في زيارة إلى سيراليون وغينيا وتحدثت مع اللاجئين في أماكن مختلفة لمست أنهم يريدون السلام.

وفيما يتعلق بمسألة رواندا وعودة اللاجئين الروانديين إلى وطنهم، فإن الترتيب الذي تم التوصل إليه ينص على إقامة نقاط تجمع في منطقة كيفو. ولا أعرف أين تقع هذه النقاط، ولكن ستقام عدة نقاط للتجمع يذهب إليها من يريدون العودة، ويتعين عليهم أن يتجردوا من أسلحتهم. فهم سينزعون أسلحتهم ويذهبون إلى مراكز التجمع وطالبا تم الوفاء بهذين الشرطين، فإنهم سينقلون إلى رواندا. وإننا سندعم عملية نقلهم، وقد وافقت الحكومة الرواندية على قبولهم. ولذا ليست ثمة حاجة لغربلتهم. وحقيقة أنهم يتخلون عن أسلحتهم ويذهبون إلى مراكز التجميع دليل على رغبتهم في العودة.

وفي جمهورية الكونغو (برازافيل) فإن الترتيب يختلف اختلافا كبيرا ونحن لا نزال نتفاوض حول التفاصيل. ولكن سيتم تحديد مكان في الجزء الشمالي من الكونغو (برازافيل) مما يتطلب من الناس إنهاء مشاركتهم في الصراع قرب برازافيل والابتعاد عنها. وبطبيعة الحال، سيتعين عليهم أيضا أن ينزعوا أسلحتهم عندما يذهبون إلى هذه الأماكن. وستقدم لهم مساعدة لمدة واحدة، وسيتعين عليهم الاشتراك في أنشطة سلمية، مثل الزراعة وما شابهها. ولذا فإن حقيقة أنهم سيغادرون المناطق التي تكون فيها المشاركة في الصراع ممكنة دلالة أخرى على تخليهم عن عزمهم على مواصلة القتال.

لقد حاولنا كثيرا إجراء عملية غربلة، في الكونغو (برازافيل) وفي مختلف البلدان المجاورة، وكان ذلك صعبا جدا. ولذا فإن الانفصال العملي كأمر واقع هو ما توصلنا إليه وأعتقد أنه فيما يتعلق بأولئك الذين واصلوا القتال أو التمسك بأسلحتهم فإنهم مستبعدون فعلا من الحماية الدولية. وأرى أن هذه هي الطريقة التي نفسر بها ذلك.

وبالنسبة للحالة في الغابون، فإننا ننظر بالتأكيد في ما تساءلت عنه الدول الأعضاء، وسنرى أي نوع من الترتيبات يمكننا أن ننشئ.

وفيما يتعلق بالجنود الأطفال، فإن الكونغوليين الذين ذهبوا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى كانوا مجموعة مختلطة. فهناك جنود، وهناك مدنيون وهناك بعض الجنود الأطفال. ونحن نحاول أن نصل إلى الجنود الأطفال، إلا أن المسألة بالغة التعقيد، لأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا تتعاطى مع الجنود. وفي الوقت نفسه، فإنهم ليسوا أطفالا، إذن ما الذي ينبغي عمله؟ وإنه لنوع جديد من الحالة الملموسة التي بدأنا بمواجهتها الآن، وبالتأكيد فإننا سنتشاور مع شركائنا الآخرين، لجنة الصليب الأحمر الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وبطبيعة الحال، مع جمهورية أفريقيا الوسطى نفسها، ولذا فإن هذه المسألة مسألة معقدة جدا. وفي مجال تسريح الجنود الأطفال، فإن مسألة من يتخذ الإجراءات ونوع الإجراءات التي تتخذ أمر لا يزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة.

وفيما يتعلق بمسألة اللاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية، هناك ٢٥ ٠٠٠ لاجئ في زامبيا وحوالي ٨٠ ٠٠٠ لاجئ في تنزانيا، ومؤخرا فإن هذه المجموعة

التي ذهبت إلى جمهورية أفريقيا الوسطى كانت مصدرا للقلق الشديد. وإن تدفق اللاجئين إلى تنزانيا من بوروندي والكونغو يشكل عبئا ثقيلا جدا على تنزانيا كما هي الحالة في غالب الأحيان.

وآمـل أن أكون قد أجبت على معظم أسئلتكم. فإذا لم أجب، يسعدني أن أجيب عنها ثنائيا بعد الاجتماع. واسمحوا لي أن أشكركم جزيل الشكر مرة أخرى على أسئلتكم. وأعتقد أن الأسئلة تقدم لنا كثيرا من الغذاء الفكري ونحن نضطلع بعملياتنا.

الرئيـس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيدة أوغاتا على ما قدمته من توضيحات وإجابات. لم يعد هناك متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.